الفصل الرابع

مجالس القضاة .

مجلس القضاء العام ـ مكان وزمان القضاء. ـــ مجالس المناظرة ـ رواتب القضاة ـ ملابس القضاة ـــ القضاة وعلاقتهم بالشعر والشعراء ـ القضاة ومجالس الأنس والشراب ـ نوادر القضاة ـ أعلام القضاة ببغداد في العصر البويهي وأثرهم الفكري.

obeikandl.com

كان مجلس القضاء في بداية الأمر بسيطاً، ولكن ما لبث أن تطور منذ العصر البويهي خلال القرن(الرابع الهجري / العاشر الميلادي) حيث بدأ يتخذ نظاماً جديداً يتمشى مع طبيعة العصر ؛ إذ أخذ القضاة مظاهر الرفعة والأبهة، فتعددت مجالس القضاة، فقد أصبحت هناك مجالس للقضاء العام ببغداد، ومجالس لقضاء المواريث، ومجلس مناظرات، ومجلس اللهو والأنس والشراب مع الخلفاء والأمراء والوزراء، وغيرها من المجالس، ولقد كان لكل مجلس من تلك المجالس الزي الخاص به، وسوف نقوم بعرض كل مجلس على حدة.

ـ مجالس القضاء العام:

أما عن هيئة الجلوس، وتسلم ديوان القضاء، فعندما يصل القاضي إلى مجلس القضاء ينبغي أن يصلي في المسجد الذيّ يعقد فيه المحاكمة ركعتين أو أربعاً، وأن يدعو الله أن يفرغ عليه السداد، ويُجري على لسانه الصواب، ويستعيذ بالله من الشيطان الرجيم، ويقول اللهم سلمني من مجلسي هذا، وأعني عليه، ويجعل الخزانة التي يحفظ بها الرقاع عن يمينه، ويجلس الشهود والأمناء مجلساً يبعد عنه قليلاً حتى لا يسمعون كلامه [1]، وأن يكون ضمن حاشيته الفقهاء حتى يشاورهم عند إصدار الأحكام [2]، وأن يسوي بين الخصمين في المجلس، ولا يسمع أحدهما دون

(1) السمناني، روضة القضاة،ج 1، ص 106.

(2) الصابي، غرر البلاغة، ص، 138ـ 142؛ ابن أبي الدم، كتاب وأدب القضاء،ج 1، ص 128.

الآخر [1]، ويكون اجتماع الخصوم بين يديه، ويكون بينهم وبينه مكاناً واسعاً، ويأمر الحاجب بتنظيم المجلس، وإسكات الناس، ويمنعهم من أن يسير أحدهم أمام القاضي، أو يحدثه حتى لا يشغل القاضي عن المجلس [2].

أما عن تسلم ديوان القضاء ببغداد في العصر البويهي للقاضي الجديد، فكان الخليفة العباسي أو الأمير البويهي يوصي القضاة عند تقليدهم القضاء أن يتسلموا ديوان القضاء، وما يشتمل عليه من المحاضر والوثائق والكفالات، والحجج والسجلات، بمشهد من الشهود العدول والأمناء، وتثبت شهادتهم بتفصيلها، فإن ديوان القضاء خزانة للمسلمين تستودع أموالهم، وتحرس فيها أملاكهم[3].

وينبغي للقاضي أن يتخذ له مترجماً، ويشترط فيه العدالة والصلاح التام ؛ حتى إذا اختصم إليه من لا يتكلم بالعربية ولا يفهم عنه [4] فيترجم عنه ثقة مسلم مأمون، واثنان أحب أو امرأتان ورجل ؛ لأنهما بمثابة الشهادة [5]، حيث تعددت اللغات في العصر البويهي من: فارسية وأرمينية وعبرية ولا تينية ، وغيرها من اللغات، كما يتخذ من الغلمان من لا يتوهم عليه أنه جاهل أو غبي؛ بل يتخذ الأذكياء الفطناء الأمناء، ويرسم لهم أخذ

(1) ابن رشد، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، ج 2، ص 692.

(2) السمناني، روضة القضاة ،ج1، ص 106.

(3) الصابي، غرر البلاغة، ص 141.

(4) Tyan. E, Historire de Lorganisation judiciaire enpays d lsiam,NO.ll,p.581.

(5) ابن فرحون، تبصرة الحكام،ج 1، ص 25؛ عبد الكريم زيدان، نظام القضاء في الشريعة الإسلامية، ص 122، 123.

القصص (عريضة الدعوة) من غير أن ينظروا إلى ما فيها أو عليها [1]، وكان للقاضي المحسن التنوخي الحنفي غلام يدعى "نسيماً" في نهاية الملاحة واللياقة، وكان يؤثره على سائر غلمانه داخل مجلس القضاء، أو خارجه[2].

وقد ذكرت المصادر الكثير عن مجلس القضاء في العصر البويهي ببغداد، فوجد مجلس القاضي الإسفرائيني الشافعي، وهو من أجل القضاة والحكام المعتمد عليه في إصدار الأحكام القضائية، وكان نزيهاً لا يخلو بأحد الخصمين دون خصمه، فقد كان يساوي في الجلوس بينهما والإقبال عليهما، ويستعين في مجلس قضائه بأهل الخبرة والمعرفة من الفقهاء والعلماء ليشاورهم الأمر ليهتدي إلى الصواب في إصدار الأحكام، وإنصاف المُدَّعي عليه، وينفذ تلك الأحكام فور صدورها [3].

ومن أبرز مجالس القضاة في بداية القرن(الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي) مجلس قاضي القضاة الدامغاني الحنفي، الذي تقلد منصب قاضي القضاة (447هـ/ 1055م)، وقد شاهد القاضي السمناني [4] ذلك المجلس عن قرب، فكان يعقد في مجلسه وسط الدست [5] المضروب له أي المكان المتسع المخصص لمجلس القضاء، والشهود حوله، يتقدم من شهد

(1) السمناني، روضة القضاة ،ج 1، ص 106.

(2) الثعالبي، تتمة يتيمة الدهر، ج 2، ص 393.

(3) ابن الفوطي، تلخيص مجمع الآداب في معجم الألقاب، تحقيق، مصطفى جواد، ج4، ق3، مطبوعات إحياء التراث القديم، دمشق 1965م، ص 349.

(4) نفسه، ج 1، ص 107.

(5) الدست، من الثياب ما يلبسه الإنسان، ويكفيه في حوائجه والجمع (دسوت). (انظر المقري الفيومي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، بط، دار المعارف، القاهرة 1977م، ص194.

أولاً عن من تأخر عن الحضور إلى المجلس، والقمطر (خزانة حفظ الرقاع) بين يديه، المخاد على يساره، وحبل من الليف خلف ظهره والناس حوله، فمنهم من يستند إلى الحائط، وكان بعض الشهود يغطي وجهه يوم المجلس ليواجه به أحد الخصمين إذ أنكر، ويتقدم الوكلاء بين المجلس وأمام القاضي، ويكثر الكلام، وترتفع الأصوات، وربما ناظر في الفقه بمجلس القضاء، ويتكلم بعض الوكلاء والشهود مع القاضي، إذ دخل مجلس القضاء من يستحق القيام له قام وسلم عليه، وكان في بعض الأحيان يخرج متطيلساً، أو يترك الطيلسان، وإذا أراد تسجيل ما جرى في مجلس القضاء، فكان لابد أن يقرأ ما يكتب أثناء الكتابة على الحاضرين بالمجلس، ويورد عليهم ذكر كيفية ما يثبت عند تنفيذ الحكم، وما كتب من الإثبات أو البينة، أو اليمين أو ما شهد به الشهود أمامه [1].

وهناك خصال لابد من توافرها في القاضي بمجلس القضاء، فإذا أراد الجلوس للقضاء لابد أن يخرج وهو على أعدل الأحوال، لا جائعاً ولا خائفاً ولا عطشاناً [2]، فليجلس وهو فارغ القلب لا يهمه إلا النظر في أمور المتظلمين، وإن تغيرت حاله بغضب أو غم أو سرور مفرط أو وجع، أو ملالة، أو اعتراء نوم فليقم إلى أن يزول ما به، ويتمكن من رأيه وعقله، ثم يجلس [3] مستقبل القبلة، ويحرم عليه قبول الهدية من الخصمين أو

(1) السمناني، روضة القضاة ،ج 1، ص 107.

(2) نفسه، ص، 96، 97، ابن رشد، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، 2، ص 477.

(3) النويري، نهاية الأرب، ج 6، ص 261؛ العسقلاني، سبل السلام ،ج 44، ط4، مكتبة الرسالة الحديثة، عمان 1960م، ص120.

أحدهما [1]، ومن أبرز الأمثلة في العصر البويهي على ذلك قاضي القضاة ابن ماكولا الشافعي ؛ حيث كان لا يقبل من أحد هدية لا من الخليفة العباسي، ولا من الأمير البويهي [2]، والشيعة عامة سواء الزيدية أو الإمامية يرفضون حكم القاضي عند ما يشك فيْ القضية التي أمامه، وفي حضور من هو أعلم منه، ولا قبل سماع كلام الخصمين [3]، ولا يحكم قبل سماع الشهادة [4].

ومن العادات التي كانت تحدث داخل مجلس القضاء ببغداد في العصر البويهي دخول الشخصيات السياسية البارزة آنذاك، وكان القاضي يقوم من مجلسه ليرحب بهم، ويصافح على الداخل عليه، فكان الصاحب ابن عباد الوزير البويهي عند دخوله بغداد يقصد مجلس قضاء أبي السائب عتبة الشافعي ليعرض عليه بعض الدعاوى الخاصة به، فتثاقل أبو السائب عتبة في القيام له، وتصنع بضعف حركته وقصور في همته، فأخذ الصاحب بيده، وأقامه، وقال للحاضرين في المجلس نعين القاضي على قضاء حقوق إخوانه، فخجل منه القاضي أبو السائب واعتذر له [5]، وهذا يعطينا صورة على مدى الاحترام المتبادل بين رجال القضاء ورجال السياسة، وأن

(1) الشيزي، الورد البسام في رياض الأحكام، تحقيق ، محمد بن صالح، المطبعة التونسية دمشق 1354هـ ، ص 11، 12؛ ابن أبي الدم، كتاب وأدب القضاء، ج1،ص110 ،114 ؛ مصطفى أبو زيد، فن الحكم الإسلامي، ص، 115.

(2) ابن كثير، البداية والنهاية، ج 12، ص 61.

(3) الحر العاملي، وسائل الشيعة ،ج 18، ص 158.

(4) الصابي، غرر البلاغة، ص 138.

(5) ياقوت، معجم الأدباء، ج 6، ص 307.

أصحاب المراتب العالية من الوزراء وغيرهم كانوا يحضرون مجلس القضاء لعرض دعواهم أمام القاضي، أو إحضارهم إذا ادعى عليهم أحد.

وهناك مثال آخر حدث مع القاضي أبي السائب عتبة الشافعي مع حاجب الخليفة المطيع لله، وكان يُدعى ابن عمرو الشّرابي عندما دخل يوماً مجلس قاضي القضاة أبي السائب، فتثاقل في القيام كعادته، وأظهر له ضعفاً لكبر السن والعلل المتصلة به، وطال في الجلوس فأخذ الحاجب بيده حتى قام من مجلسه، ثم نظر إلى الحاضرين وقال لهم: أعين قاضي القضاة على إنصاف الحقوق وردها إلى أصحابها، وكان حضوره المجلس لتقديم دعوة إلى قاضي القضاة، وعرض الحاجب دعوته، وحين رأى القاضي أبو السائب الشّر في وجه الحاجب، حاول تهدئته بالوعظ، فذكر له حديثاً عن ابن عباسτ في قوله تعالى: { فَاصْفَحِ الصَّفْحَ الْجَمِيلَ} [1]، وذكر له أشياءً كثيرة، وقال له إن رأيت أن تواصل دعوتك على المدعي فافعل، وننفذ لك الدعوة، فاستحى الحاجب من القاضي وأخذ الدعوة وانصرف [2]، وهذا يشبه إلى حد ما التأجيل للقضايا في أول جلسة في عصرنا هذا لمحاولة الصلح والصفح عن بعض الدعاوى.

وهناك أمور لابد من وجودها في القاضي خارج مجلس القضاء ؛ لأن لها تأثيراً مباشراً داخل المجلس منها -على سبيل المثال- كراهة البيع والشراء بنفسه، أو بوكيل خاص به، ويكره له دخول الأسواق ومخالطة

(1) سورة الحجر، آية 85.

(2) ياقوت، معجم الأدباء،ج 2 ، ص 38.

الناس في البيع والشراء، وفي المواضع التي لا تليق بالقضاة، ولا يضيّف أحد الخصمين أو يكون ضيفاً لأحدهما [1]، ولا يأكل طعام الوليمة ونحوه مما يكون للعامة، كما يجب عليه الامتناع من التسليف أو الاقتراض ؛ لأن نتائجها تكون مرتبطة بمركزه ووظيفته، ولا يجوز للقاضي أن يستمع إلى دعوة عدوه، ويجب عليه الرجوع إلى أي قاضٍ آخر أو للخليفة [2].

ومن الأشياء التي يجب مراعاتها في مجلس القضاء، ألاّ يحكم القاضي بعد الآذان الأول من يوم الجمعة حتى يفرغ من صلاتها [3]، ويجب على القاضي ألاّ يسأل أحد الخصمين عن حاله، ولا يكلمهما جميعاً ولا أحدهما،فإن ذلك يجرئهما عليه ويطمعهما فيه، وإذا سلم عليه الخصمان لا يقول إلا عليكم السلام، فإن زاد أحدهما في ذلك لم يزد القاضي على رد السلام شيئاً [4].

وكان بعض القضاة في العصر البويهي يتبعون أسلوب الخشونة في التعامل مع الخصوم، ولم يحتجبوا عنهم، فوجد القاضي أبو بشر عمر بن أكثم الشافعي الذي تولى القضاء في عهد معز الدولة البويهي نيابة عن قاضي القضاة أبي السائب عتبة، فكان يواصل عقد مجلس القضاء ببغداد بدون انقطاع، ولن يمنع الخصوم من حضور مجلسه، وكان فيه خشونة في

(1) ابن أبي الدم، كتاب وأدب القضاء، ج 1، ص 113، 115.
(2) الشني، الورد البسام في رياض الأحكام، ص 11، 12؛
Azad.G, conduct and qualilies of aqadi, I – c, p. 58,59.
(3) الشني، المصدر السابق، ص 12.
(4) ابن فرحون، تبصرة الحكام ،ج 1، ص 32.

التعامل مع الخصوم، فانحسم عنه الطمع، فكانت أحكامه تنفذ على القوي والضعيف، وشاع ببغداد عدله وشكره بين القضاة [1].

وأجمع الفقهاء على ألا يُلغى حكم القضاة السابقين، ولا يُفسخ ما أبرموه من أحكام، ما عدا الأحكام التي تخالف الإجماع، وتتنافى مع الشريعة الإسلامية [2]، وهناك حالة واحدة في العصر البويهي تم خلالها إلغاء الأحكام والسجلات الصادرة من قاضي القضاة ابن أبي الشوارب سنة(352هـ/ 961م) على يدي القاضي عمر بن أكثم الشافعي الذي تولى منصب القضاء بعد ابن أبي الشوارب [3].

وكان يُفرد للنساء يوماً، إن كان لابد أن يخاصمهم الرجال، فذلك لمنع مخالطتهن للرجال، فإن احتاج إلى كشف وجه امرأة ليُعرف بها، أو ليشهد شهوداً عليها كشف وجهها بين أيدي العدول من أصحابه [4]، وهذا ما حدث بالفعل مع القاضي التنوخي الحنفي عندما أراد الشهود أن يشهدوا أمامه على زوجة أبي الحسن بن أبي تمام الزينبي الهاشمي نقيب النقباء ببغداد في إقرار أقرت به، فلما سمعوا إقرارها من وراء الستارة لم يقنعهم ذلك وشكوا في أمرها، فخرج ولدها الصغير، فسأله القاضي من تكون التي وراء الستارة، فذكر الطفل أنها أمي، وأمر القاضي التنوخي الشهود بأن يشهدوا بأن التي

---

(1) التنوخي، نشوار المحاضرة، ج 4، ص 243.

(2) علي أصغر فقيهي، آل بويه وأوضاع زمان إيشان، ص، 266.

(3) مسكويه، تجارب الأمم ،ج 2، ص 196؛ ابن الجوزي، المنتظم ،ج 7، ص 16؛ ابن الأثير، الكامل، ج8، ص 459؛

- Deccan, Adminstl atian of justice During The buwaydi's, I c,p.18.

(4) أبو زيد القيرواني، النوادر والزيادات، ص 36.

وراء الستارة هي المذكورة في الكتاب بعينها، فشهدوا، و شهد معهم، ووضح لهم القاضي التنوخي بأن هذا صبي لا يعرف ما نحن فيه، ولو كان خلف الستارة غير والدته لقال، وإذا لم يقل الصبي ذلك لكشف القاضي التنوخي وجهها من وراء الستارة [1].

بالإضافة إلى وجود الشهود العدول في مجلس القضاء، فكان القاضي يقوم بتجهيز قائمة بأسماء الشهود العدول أثناء انعقاد المجلس، وكان القضاة دقيقين في تعيين الشهود فكانت كل ستة أشهر هناك تعيينات جديدة ،وكانت الأسماء غير المرغوبة تزاح [2]، وهناك قول قديم مأثور يقول: أنه عندما يجلس المرء كقاضي فهو شخص آخر، لذلك فعلى القاضي أن يظهر في مجلسه بأبهى مظهر [3]، "وكان ابن معروف قاضي القضاة في العصر البويهي من أجلاء الرجال، وكان له تجربة وحنكة، وفطنة وبصيرة ثاقبة، وعزيمة ماضية، وكان يجمع وسامة في منظره، وظرفاً في ملبسه، وطلاقة في مجلسه، وبلاغة في خطابه، ونهوضاً بأعباء الأحكام القضائية، وهيبة في القلوب [4] "، تلك كانت خصال قضاة بغداد حينذاك.

وفي اليوم المقرر لنظر الدعاوى والترافع فيها يجلس القاضي في مجلس القضاء وبين يديه رقاع الدعاوى التي ينظرها في ذلك اليوم، ثم

---

(1) الصابي، غرر البلاغة، ص، 139؛ إحسان عباس، شذرات من كتب مفقودة في التاريخ، ص، 337.

(2) Siddiqi, caliphate and king shipin medieval perisa press1977, p.48,49.

(3) Azad, cnduct and qualities of aqudi, lc, no.I , P. 57.

(4) الخطيب، تاريخ بغداد ، ج 5، ص 363؛ ابن الجوزي، المنتظم ،ج 7، ص 71؛ الهمذاني، تكملة تاريخ الطبري، ص، 221، ولمزيد من المعرفة؛ انظر الغزي المصري، طبقات السنية،ج 4، ص 417؛ العماد، شذرات، ج 3، ص 49.

يدعو الخصوم حسب ترتيبهم، وتسلسل تسجيل أسمائهم، فيدخل المدعِّي وخصمه، ويجلسان أمام القاضي، وقبل أن يسأل القاضي المدعِّي عن دعواه يعظ الخصمين محذراً من الخصومة بالباطل [1]، ومن بين القضاة من كان يستأذن المتخاصمين للنظر في الحكم بينهم، فإذا أذنا له قضى بينهما، ومن أبرزهم في العصر البويهي القاضي أبو عبد الله الدمغاني قاضي القضاة [2].

ثم يسأل القاضي المدعِّي عن دعواه، ويأمر كاتبه بكتابتها في رقعة بنفس ألفاظ المدعِّي بلا زيادة ولا نقصان، وهذا إذا لم يكن الكاتب قد كتب الدعوى قبل دخول المدعِّي مجلس القضاء، إذ لو كان كتبها من قبل لما كانت حاجة في إعادة كتابتها، وكذلك إذا كان المدعِّي قد قدم دعواه مكتوبة وسلمها إلى الكاتب فلا حاجة إلى إعادة كتابتها في مجلس القضاء، وفي جميع الأحوال إذا ظهر للقاضي أن الدعوى فاسدة فإن القاضي ينبه المدعي، ويقول له: دعواك هذه فاسدة فاذهب وصححها، وإذا كانت صحيحة مضى القاضي في نظر الدعوى والمرافعة، وهذا مجمل ما ورد عن مجلس قضاء ابن قريعة قاضي بغداد في العصر البويهي مع المدعِّي شُعيب اليهودي،

---

(1) عبد الكريم زيدان، نظام القضاء في الشريعة الإسلامية، ص، 119، 125.

(2) كان قاضي القضاة أبو بكر الدامغاني ينظر بين الخصوم على وجه التحكيم، وكان يأخذ رأي الخصمين في النظر بينهما، فإذا قالا نعم نظر بينهما، وربما قال لهم، حكمتمان، فإذا قالا نعم، نظر بينهما" انظر أبا الوفاء القرشي الحنفي، الجواهر المضيئة في طبقات الحنفية،ج 1، ص 122.

وفساد دعوته بسبب طمسها، ولم يعرف القاضي ولا الكاتب أن يقرأها فردوها له لتصحيحها [1].

ومن مجالس القضاء العام ببغداد في العصر البويهي مجلس قاضي القضاة ابن أم شيبان الهاشمي المالكي؛ حيث يصف القاضي أبو العلاء الواسطي المجلس بقوله: "أنه كان يجعل الفقيه أبا بكر الأبهري عن يمينه، والخلق كلهم من القضاة والشهود وغيرهم أمامه، وكان أبو بكر الأبهري هو الذي يقوم بتوقيع جميع المحاضر التي بين يدي القاضي بعد استشارته ؛ حيث كان من أجلّ فقهاء بغداد آنذاك [2]"، وهذا دليل قاطع على مشاركة الفقهاء القضاة ببغداد في إصدار الأحكام وإشهادهم عليها واستشارتهم، كما كان القاضي السيرافي الحنفي يعتمد عليه قاضي القضاة ابن معروف الحنفي في مجلسه كشاهد عدل، وفقيه عالم بأمور القضاء [3]، كذلك أوصى الخليفة المطيع لله في عام (363هـ / 973م) عند تعيينه أبا الحسن الهاشمي كقاضٍ للقضاة بأن يشاركه في جلساته أشخاصاً يمكنهم إرشاده بعلمهم وآرائهم [4].

ويذكر التوحيدي [5]– وهو من المعاصرين لفترة الدراسة – أن رجلاً قدم إلى مجلس القضاء ببغداد ومعه امرأة ومعهما طفل، وقد ادعت المرأة أن

---

(1) ابن حمدون، التذكرة،ج 3، ص 225.

(2) القاضي عياض، ترتيب المدارك، ص، 125.

(3) ياقوت، معجم الأدباء،ج 2، ص 88.

(4) ابن الجوزي، المنتظم، ج 7، ص 65.
Tyan, Histoire de L'organistian Judiciare en pasys d'Isiam, nol , p. 321.

(5) الإمتاع والمؤانسة، ج 2، ص 54، 56.

الطفل ابن هذا الرجل، و لكن الرجل رفض البنوة، وذكر للقاضي أنه لا يعرف الطفل، فرد القاضي عليه بقوله: "اتق الله فإن النبي ρ يقول: (الولد للفراش، وللعاهر الحجر) فهذا وأمه على فراشك" ثم سمع كلام المرأة ومعها البينة بأنه يعرف الطفل، ثم أصدر القاضي الحكم بعد إقامة البينة على أن الطفل هو ابن ذلك الرجل، فكف الرجل عن الكلام، وأخذ بيد ولده وانصرف، ونستنتج من تلك القضية قاعدة في الشريعة الإسلامية المبنية على **"البينة على من ادّعى، واليمين على من أنكر".**

وكثيراً ما تعرض مجلس القضاء ببغداد في العصر البويهي بعرض دعوة على غائب، والحكم على الغائب عن المجلس فيه قولان: الأول أنه لا يحكم على الغائب ؛ لأنه لو كان الحكم عليه جائزاً لم يكن الحضور عليه واجباً ؛ حيث إن القاضي لا يحكم حتى يسمع كلام المدَّعي عليه، والغائب لا يسمع له جواب، وهذا الذي ذهب إليه "زيد بن علي" – رضي الله عنه – وأبو حنيفة. والثاني: يحكم عليه ؛ لأن الغائب لا يفوت عليه حق، فإنه إذا حضر كانت حجته قائمة، تُسمع ويُعمل بمقتضاها، ولو أدى ذلك إلى نقض الحكم [1].

وكان قاضي بغداد أبي حامد الإسفرائيني الشافعي إذا أراد نقل العين المحكوم بها على الغائب، فلابد أن يأخذ كفيلاً، ويختم على العين بخاتمه،

(1) العسقلاني، سبل السلام، ج 4، ص 121.

ويأخذ ختم الكفيل، ويشهد عليه [1]، وهي الإشارة التي توضح دور الكفيل في العصر البويهي، فقد كان للكفيل دور بارز في المجتمع البغدادي.

وقد اعتمد عليه كل من القضاة ببغداد والأمراء البويهيين، وهذا ما حدث مع فخر الدولة البويهي سنة (402هـ / 1011م) عندما سمع لبعض المحبوسين في سجن القضاة بالخروج إذا كفل أحداً مكانه حتى يضمن عودته مرة ثانية [2]، فالكفيل في العصر البويهي كان بمثابة الضامن للأشخاص حتى يؤدون ما عليهم من أحكام، ويكون هو المسئول أمام القاضي أو الأمير إذا لم يلتزم المكفول بتنفيذ تلك الأحكام.

وقد اهتم القضاة بقضايا النزاعات، والوقوف ، والتركات، والبت في المنازعات المالية [3]، ومن أهم القضايا التي شغلت مجلس القضاء ببغداد في العصر البويهي قضايا فك الحجر، وأن قضايا فك الحجر ،وكانت تعتمد على ثلاث حالات الأولى منها أن يبلغ الغلام مبلغ الرجال، والثاني إبلاغ الأمير البويهي بفك الحجر وتسليم المال إلى صاحبه الذي بلغ سن الرشد، والثالث عقد مجلس القضاء، وإحضار الغلام، وبعد ذلك يتم فك حجر الغلام وتسليم المال إليه على مسمع ومرأى من الحاضرين بمجلس القضاء، وهذا ما حدث آنذاك مع أبي عبد الله بن أبي موسى الهاشمي، فقد أودع

---

(1) الإسنوي، طبقات الشافعية، ج 1، ص 43.

(2) ابن الجوزي، المنتظم، ج 7، ص 157؛ آدم متز، الحضارة الإسلامية، ص، 312، نبيلة حسن محمد، تاريخ الحضارة الإسلامية، ص 69.

(3) النباهي، تاريخ قضاة الأندلس ، ص 5؛ محمد تضغوت، الحياة الاقتصادية في العراق في العصر البويهي،ج 1، ص 4.

Albert, Histoire des peubles Arabes, seuil 1993, p. 161.

عشرة آلاف دينار ليتيم، فلما بلغ الغلام مبلغ الرجال أمر الأمير معز الدولة البويهي بفك الحجر عنه، وتسليم ماله إليه، وطلب من أبي موسى أن يحمل المال ليسلم إلى الغلام، فاضطر إلى الاستدانة من دعلج بن أحمد [1] عشرة آلاف دينار، ثم ذهب إلى الأمير معز الدولة البويهي، وأخرج المبلغ ثم عقد مجلس قضاء حضره قاضي قضاة بغداد والشهود والنقباء والكفيل أبو عبد الله بن موسى، وأحضر الغلام، وفك حجره، وسلم المال إليه، وعظم الشكر والثناء على الكفيل من الأمير البويهي وقاضي القضاة [2].

كما أورد القاضي الحسين بن هارون الضبي الحنفي قاضي بغداد في العصر البويهي أنه كان في مجلس قضائه بدائرة قضاء الكرخ ببغداد صبي يتيم، أثبت رشده، وله دكان، وكان دخله كبيراً جداً، فحاول الوزير ابن الحاجب النعمان وزير الخليفة القادر بالله أن يتدخل في مجلس قضاء هارون الضبي، ويأمره بفك الحجر عن اليتيم ليحاول بطريقة غير شرعية بيع الدكان لصاحب له، فرفض القاضي الضبي ذلك التدخل، فاستدعى ابن الحاجب القاضي، وأغلظ له القول، وهدد القاضي بالوعيد، ما لم يفك الحجر عن الصبي، ورفض أن يقبل عذر من القاضي، وعندما يأس القاضي من ذلك تقدم إلى الخليفة القادر بالله، يحكي له محاولة تدخل ابن الحاجب في قضية فك الحجر عن ذلك الصبي الأمر الذي جعل الخليفة يرسل إلى ابن الحاجب بعدم تعرضه بمجلس القضاء أو للقاضي، وشكر

---

(1) دعلج بن أحمد بن دعلج بن عبد الرحمن أبو محمد السجتاني المحدث، استوطن بغداد في درب أبي خلف، وتوفي سنة (351هـ/ 962م) (انظر ابن الجوزي، المنتظم، ج 7، ص 12، 13.

(2) نفسه.

القاضي على أمانته، وفي النهاية اعتذر الوزير ابن الحاجب للقاضي بعد تهديد الخليفة له [1].

ونستنتج من ذلك مدى أمانة القضاة آنذاك، فلم يرهبهم صاحب مال أو سلطان في المحافظة على أموال الأيتام، وهذا يؤكد عدم صحة ما أورده محمد تضغوت [2] بقوله فساد القضاة والقضاء في العصر البويهي، وعمم ذلك على العصر كله، رغم امتياز العصر البويهي بقضاة غاية في النزاهة والعفة.

ومن أبرز مجالس القضاة ببغداد في العصر البويهي كان مجلس قاضي القضاة الدامغاني الحنفي، : "فكان إذا جلس في مجلسه لم يخل من حكاية يوردها، وظل في القضاء فوق ثلاثين عاماً، ما ظهر في أحكامه من عيب، ولا شك أحد في قدراته، فلم يُحلف خصماً، ولا يحكم بملك أحد لأحد، ولا يقول ثبت عندي كذا، أو صح لدى ؛ بل يقول شهد بذلك في مجلس القضاء، وأقر في مجلس القضاء، وشهد بذلك الشهود، ويظهر شهادتهم بخطوطهم، ويحتفظ بالأصل في خزانة المجلس"[3].

فإذا طُرق باب السجون في العصر البويهي ببغداد فكان هناك نوعان من السجون: أولهما يسمى "حبس القضاة"، وكان للقاضي التنوخي حبس خاص به [4]. والثاني يعرف بـ"حبس المعونة"، وكان منصب صاحب

(1) ابن الجوزي، المنتظم ،ج 7، ص 161، 162.
(2) الحياة الاقتصادية في العصر البويهي ،1، ص 79.
(3) السمناني، روضة القضاة وطريق النجاة،ج 1، ص 92، 93.
(4) التنوخي، نشوار المحاضرة ،ج 1، ص 219.

المعونة، يضم عدداً من الجنود، وكثيراً ما كان يطلب من أصحاب المعاون[1]، مساعدة القضاة في تنفيذ القضايا والانتظام، وإحضار الخصوم إلى مجلس القضاء [2]، و كان شبح السجن والعقاب مثيراً للرعب والفزع ليس في نفس المحبوس فحسب؛ بل في نفس من يتوقعه، إذ تتناهر أمام لفظه أقسى النفوس، والحبس يعني العقاب الناتج من حكم القاضي على المذنب[3]، وكانت بعض المنازل في العصر البويهي تتخذ كحبس للقضاة، أو أصحاب المعونة، فكان أبو إسحاق الصابي محبوساً في دار شخص يُدعى المظهر بن عبد الله[4].

وكما كان من صلاحيات مجلس القضاء ببغداد في العصر البويهي العقاب والسجن لمن وجب عليه ذلك، ولكن كان هناك العفو من الأمراء البويهيين في المواسم والأعياد ؛ حيث كانوا يتفقدون السجون لمعرفة أحوال المسجونين، فمن استوفى المدة المحددة له أطلق، كما كانوا يطلقون سراح بعض السجناء ليقضى فترة العيد ثم يرجع مرة ثانية إذا كفله أحد الأشخاص الموثوق بهم أو المقربين منه، وهذا ما حدث بالفعل سنة (402هـ/

(1) المعاون، جمع المعونة، وهو صاحب البلد، والمعون قيل في تسميته عامل المعونة، ووالي المعونة ومتولي المعونة، وهو صاحب البلد، والمعونة ما يظهر من قبل العوام، تخليصاً لهم من المحن ولبلايا للمعاون ديوان يضم الأمير وجملة من كتاب المعونة ويسمى " دار المعونة" (انظر الصابي، أقسام ضائعة من كتاب تحفة الأمراء تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء، ص، 78.

(2) نفسه.

(3) ملى أحمد يوسف، أدب السجون في العصر العباسي، مجلة موته، العدد10،2، الأردن 1995م،ص84.

(4) ابن حمدون، التذكرة ،ج 5، ص 363، 364.

1011م) في عهد فخر الدولة البويهي ليلة عيد الفطر ؛ حيث أطلق سراح بعض من كان في حبوس القضاة ببغداد [1].

وهذا حديث عن مجلس آخر بجانب مجلس القضاء العام ببغداد ألا هو مجلس قضاء المواريث، وكان ينظر في قضايا المواريث قاضٍ يدعى قاضي الفروض [2]، أو قاضي المواريث، وكان له مجلس قائم بذاته لا يشاركه أحد من قضاة بغداد فيه حتى قاضي القضاة ؛ لأن ذلك القاضي يكون أعلم الناس ببغداد بعلم المواريث، وتقسيم التركات، والدليل على ذلك ما جاء عن قاضي القضاة ابن أم شيبان المالكي عندما حدد المرتبات، فجعل للقاضي على الفروض مائة درهم [3] ، فهذا يعني استقلال قاضي المواريث بمجلسه عن القضاء العام ببغداد في العصر البويهي.

ويذكر الخطيب البغدادي [4] أن القاضي ابن اللبان الشافعي انتهى إليه علم الفرائض وقسمة المواريث، فلم يكن ببغداد آنذاك أعلم منه في ذلك، وصنف فيها كتباً كثيرة ليس لأحد مثلها، وعنه أخذ الناس الفرائض، وكان القاضي ابن اللبان يقول: " ليس في بغداد فرض أفرض من أصحابي وأصحاب أصحابي [5] "، وكذلك الحسن بن الحسن أبو القاسم القاضي [1]

---

(1) ابن الجوزي، المنتظم ،ج 7، ص 157؛ آدم متز، الحضارة الإسلامية، ص، 312؛ نبيلة حسن، تاريخ الحضارة الإسلامية، ص، 69.

(2) الفرائض، وهي المقدرات وعلم المواريث، ويقال لمن يعلم هذا العلم الفرضي والفارضي، والفرائض (انظر السمعاني، الأنساب،ج 4، ص 358.

(3) الهمذاني، ذيل تاريخ الطبري،ج 11، ص 431.

(4) تاريخ بغداد، ج 5، ص 472.

(5) الذهبي، تذكرة الحفاظ،ج 2، ص 221.

كان أفضل الناس بعلم الفارئض وتقسيم المواريث، كان ينوب عن القاضي أبي عبد الله الضبي في قضاء بغداد، وأيضاً القاضي أبو بكر بن منير استخلفه على الفرائض إبراهيم الباقرحي [2]، وكان على مذهب محمد بن جرير الطبري [3]، فمن أثار معز الدولة البويهي إسقاط المواريث العشرية[4] سنة (355هـ/ 965م)، وأمر بردها إلى ذوي الأرحام [5] مسايراً في ذلك المذهب الحنبلي الذي يرى أن المواريث تشمل القرابة جميعاً، قريبة كانت أم بعدية من عصبيات وأصول وفروع وذوي الأرحام[6]، وهذا دليل على مدى سماحة البويهيين المذهبية، كما يذكر محمود إسماعيل [7] تعاظم القضايا الخاصة بالتركات في أواخر العصر البويهي.

وهناك مجلس ثالث هو مجلس قضاء العسكر، ويتولى هذا النمط من القضاء قاضٍ يُعيّنه الخليفة يسمى بـ" قاضي العسكر"، وهو يرافق الجيش،

---

(1) الحسن بن الحسن أبو القاسم القاضي، توفي سنة (411هـ/ 1020م) (انظر ابن الجوزي، المنتظم، ج 7، ص 284؛ الدوري، قضاة بغداد، ج 2، ص 5.

(2) إبراهيم الباقرحي، هو إبراهيم بن محمد بن إسحاق الباقرحي ولد سنة خمس وعشرين وثلاثمائة، وشهد عند القاضي عبد الله الضبي الحنفي، وأبي محمد بن الأكفاني الشافعي قاضي القضاة، وكان ينتحل في الفقه مذهب ابن جرير الطبري، وكان يسكن بغداد بالجانب الشرقي، توفي سنة (410هـ/ 1019م) (انظر ابن الجوزي، المصدر السابق ،ج 7، ص 294).

(3) نفسه.

(4) المواريث الحشرية، تعنى الشخص الذي توفي ولم يترك وريثاً، فكانت أملاكه ترد إلى خزانة الدولة.

(5) العيني، عقد الجمان (مخطوط)،ج 19،ق5 ،ص 583، 584 ؛ الهمذاني، ذيل تاريخ الطبري،ج 11، ص 408؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج 7، ص 23.

(6) مصطفى الشكعة، الأئمة الأربعة،ج 1، ص 240.

(7) البويهيون، حولية التاريخ الإسلامي، م1،ج 1، ص 169.

ويحسم ما يظهر منه من خلافات، وظهرت الوظيفة في العراق في معركة القادسية حين ولى عمر بن الخطاب τ (13 ـ 23هـ/ 634 ـ 643م) سلمان بن ربيعة الباهلي وظيفة "قاضي الجند" [1]، وصار عرفاً في بغداد أن تحال الدعوى إلى قاضي العسكر إذا كان أحد طرفي الدعوى من الجند، ولم نجد في العصر البويهي سوى حالة واحدة من القضاة تولى ذلك المنصب، وهو القاضي الموقر [2]، وكان على المذهب الحنبلي، وكان يقضي بين عسكر بغداد في العصر البويهي نحو أربعة آلاف غلام، تصدر أحكامه فيهم، وتنفذ أفضل من قاضي القضاة المعاصر له، وهو ابن ماكولا الشافعي بسبب ما كان له في نفوسهم من الهيبة لقوة تمسكه بالدين، وكان لا يقضي بينهم إلا على مذهب الإمام أحمد ابن حنبل [3].

ومن الأمور التي تحسب للأمراء البويهيين بغداد، وهي مراقبة القضاة عن طريق نظام الجواسيس، فكان عضد الدولة البويهي يستخدم جواسيساً ببغداد لمراقبة القضاة وسير العملية القضائية، فمن الدلائل على ذلك ما جاء عن أحد الأشخاص ببغداد، وقد أودع عند قاضي القضاة قدرين في كل واحدة منهم عشرة آلاف دينار، ثم خرج إلى الحج وبعدها إلى

---

(1) الأنباري، القضاء في العصر العباسي، مجلة حضارة العراق، ص 200.

(2) الموقر، موضعان متجاوران من عمل البلقاء بدمشق، ينسب القاضي إليها (انظر البكري الأندلس، معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع، تحقيق جمال طلبه،ج 4، بـــ ط، دار الكتب العلمية، بيروت 1998م،ص130.

(3) الحسين بن أبي يعلى الحنبلي، طبقات الفقهاء الحنابلة،ج 1، ص 249، 250؛ ولمزيد من المعرفة عن قاضي العسكر (انظر، Tyan, Historirede L organisation Judicaire en paysd I siam, NoI ,p.296, - 297.

الجهاد، حتى وقع أسيراً عند البيزنطيين، ثم أطلقوا سراح الأسرى جميعاً، فرجع إلى بغداد يطلب ذلك المال الذي أودعه بمجلس القضاء عند ذلك القاضي، فرفض تسليمه المال بحجة أن الذي سلمه المال شاب وسيم ليس به أثراً من جروح، وهدده بالحبس إذا لم يكف عن المطالبة، فأحس ذلك الشخص أن قاضي القضاة طمع في المال، ولم يرده له، فانصرف، وفي أثناء مغادرته بغداد قابل أحد جواسيس عضد الدولة البويهي، فحكى له تلك الحادثة، فوصل ذلك إلى مسامع عضد الدولة البويهي، فغضب من ذلك القاضي، وعمل حيلة عليه جعله يعترف بتلك الوديعة، وسلمها لصاحبها، ثم أمر عضد الدولة البويهي بمصادرة أموال قاضي القضاة ببغداد، وتنحيته عن منصب القضاء [1].

ـ مكان وزمان القضاء:

كان القضاء يتم في المسجد قبل فترة الدراسة ، ثم تطور الأمر بعد أن نهى كثير من الفقهاء عن جعل المسجد مركزاً للقضاء، ورأوا أن جلوس القاضي في المسجد ينافي ما يجب أن يكون لبيوت الله من الحرمة، مما أدى إلى قيام الخليفة المعتضد (279 ـ 289هـ/ 892 ـ 901م) بمنع القضاة من عقد مجالسهم في المساجد، فاضطر القضاة حينئذ أن يجلسوا في دورهم ليقضوا بين الناس [2].

---

(1) نظام الملك الطوسي، سياسة نامه، ص، 107 ـ 115.

(2) الأصفهاني، الأغاني،ج 10، بـ ط، دار الثقافة، بيروت 1956م،ص132؛ حسن إبراهيم، تاريخ الإسلام السياسي، ص، 309؛ آدم متز، الحضارة الإسلامية، ج 1، ص 295.

أما في العصر البويهي ببغداد، فقد اختلف الوضع عما كان من قبل، فوجد أن مجالس القضاء تعقد منذ ذلك الوقت تارة في المساجد وتارة في بيوت القضاة حسب رغبة القاضي، وكانت في بعض الأحيان تعقد في دار الأمير البويهي، فمن القضاة الذين عقدوا مجالسهم في المساجد كان على رأسهم قاضي القضاة ابن معروف الحنفي ؛ حيث كان يعقد مجلس قضائه في جامع الرصافة ببغداد، ويستدعي أصحاب الدعاوى إليه، فيتتبعها، ويوقع عليها [1]، أما قاضي الشرقية ففي اليعقوبي [2] إشارة صريحة إلى أنه كان يقضي في مسجد الشرقية، فقد ذكر أن محمداً بن يوسف ولي قضاء بغداد سنة (384هـ/ 994م) وجلس في المسجد الجامع بالمدينة [3]، وأيضاً في سنة (348هـ / 959م) جلس أحد قضاة بغداد، وعليه السواد في الجامع ليحكم، فمات فجأة [4].

وهناك أربعة جوامع ببغداد من أشهر جوامعها في أربعة مواضع منها: في الجانب الغربي الذي بمدينة المنصور، و بالرصافة، وجامع آخر لأهل باب الطاق، وفي دار السلطان البويهي جامع يحضره الخاصة والعامة، ومسجد براثا [5] في الجانب الغربي، وكانت تعقد فيه الشيعة

---

(1) التنوخي، نشوار المحاضرة، ج 6، ص 150.

(2) البلدان، ص، 13، 14.

(3) صالح أحمد العلي، معالم بغداد الإدارية والعمرانية، ص 182، 183.

(4) الهمذاني، ذيل تاريخ الطبري، ج 11، ص 388.

(5) مسجد براثا، في الجانب الغربي استحدثه أمير المؤمنين علي رضي الله عنه ، وهذا دليل على تمسك الشيعة بمسجد براثا إحياءاً لذكرى الإمام علي ؛ (انظر ابن حوقل، كتاب صورة الأرض، ص، 240).

مجالس قضائهم واجتماعاتهم، وفي أسفل دار الخلافة بكلوذي [1] يوجد بها مسجد جامع، كما وجد قاضي القضاة محمد بن معروف الحنفي يذهب إلى مجلس القضاء في جامع المنصور مع الشهود [2]، وكانت جلسات القاضي تعقد إما في المسجد الجامع أو في أي مسجد من المساجد ببغداد ؛ لأن المساجد في ذلك الوقت لم تكن قاصرة على الصلاة فقط، وإنما كانت بمثابة المحكمة للفصل في الأمور القضائية، فعندما تقلد ابن ماكولا القضاء قُريء عهده في جامع الرصافة وجامع المنصور [3] ؛ لأن المسجد كان مقراً لعقد جلسات القضاء ؛ لأنه مجمع المسلمين.

ويذكر: Amedroz [4] استبعاد القاضي من حق إمامة المصلين في الجامع قبل عقد مجلس القضاء، وفي المناسبات فلا أتفق معه فيما أورد، بدليل ما جاء من النصوص توضح أحقية القاضي في إمامة المصليين في المسجد وفي المناسبات، فأورد أبو الحسين الحنبلي [5] عن والده القاضي أبي يعلى بن الفراء الحنبلي قاضي الجانب الشرقي من بغداد في العصر

(1) الكلو ذي، هي حي من أحياء بغداد في الجانب الشرقي (انظر المقدسي، أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، ط2، دار صادر، بيروت 1909م، ص، 114.

(2) القاضي عياض، ترتيب المدارك ،ج2 ، ص 125.

(3) ابن الجوزي، المنتظم ،ج 7، ص 41.

(4) The offices of kadi Emawardi, p.770.

(5) طبقات الفقهاء الحنابلة،ج 1، ص 262.

obeikandi.com

البويهي أنه كان يجلس للقضاء بنهر المعلى [1] ببغداد في مسجده، ويصلي خلفه الحاضرون.

وقد كره عقد مجلس القضاء في المسجد لعدة أسباب منها : لأنه قد يقضي بين الحائض والجنب فلا يمكنهما المقام في المسجد، وأيضاً لا يصح دخول أهل الذمة المسجد [2]، ففي سنة(365هـ/ 975م) جلس قاضي القضاة أبو محمد بن معروف في دار عز الدولة البويهي ونظر في الأحكام ؛ لأن عز الدولة البويهي أحب أن يشاهد مجلس القضاء [3]، وهذا يدل على مراقبة الأمراء البويهيين مجالس القضاة، فكانوا يطلبون من القضاة من وقت إلى آخر بعقد جلساتهم في دار الإمارة البويهية ببغداد.

وبالنسبة للقضاة الذين كانوا يعقدون مجالس القضاء في ديارهم ففي سنة (447هـ/ 1055م) بدأ قاضي القضاة الدامغاني الحنفي بعقد مجلس القضاء في داره، ويصف السمناني [4]- وهو قاضي معاصر لحقبة الدراسة- بقوله: "وكان يقضي في داره، وربما سمع الشهادة على الطريق، أو على باب الديوان، وما رأيته عقد قط مجلس القضاء في الجامع ولا في المسجد". هنا يبدو أن بعض قضاة بغداد كانوا يفضلون عقد مجلس القضاء

---

(1) نهر المعلى، وهو اليوم أشهر وأعظم محله ببغداد، وفيها دار الخلافية وهو نهر يدخل من باب بين، وهو باقي إلى الآن، وهو المسمى بالفردوس، وينسب إلى المعلى بن طريق مولى الخليفة المهدى وكان من كبار قواد الرشيد (انظر ياقوت، معجم البلدان،ج 5، ص 324).

(2) السمناني، روضة القضاة، ج 1، ص 93.

(3) ابن الجوزي، المنتظم، ج 7، ص 80؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ج 11، ص 146؛ العماد الحنبلي، شذرات ،ج 3، ص 49.

(4) روضة القضاة ،ج 1، ص 93.

في دارهم، وقاضي القضاة أبو عبد الله الدامغاني الحنفي مثال على ذلك، فظل حوالي ثلاثين سنة يعقد مجلس القضاء في داره [1].

أما عن أوقات القضاء المسموح بها، فلا ينبغي للقاضيَ أن يجلس بين المغرب والعشاء، ولا في أوقات السحور، ولا بأس أن يقضي في ساعات يحددها القاضي بنفسه، وتكون في الغالب في بداية النهار، أو في وسط النهار أو ما بين الظهر والعصر، ولا يجوز للقاضي أن يقضي في الطريق[2]، ويجوز له سماع الشهادة على الطريق، أو على باب ديوان مجلس القضاء، وهذا ما كان يحدث مع قاضي القضاة الدامغاني الحنفي [3]، وغيره من قضاة بغداد.

ـ مجالس مناظرات القضاة:

شهدت بغداد في تلك الفترة العديد من المناظرات بين القضاة والفقهاء، أو بين القضاة أنفسهم، وكانت المناظرات تشتمل على كثير من الموضوعات الخاصة بالقضاء، أو الفقه، فعلى سبيل الذكر جرت مناظرة ببغداد في جامع المنصور بين القاضي أبي الطيب الشافعي، وأبي الحسن الطالقاني قاضي بلخ [4]، وهو من أئمة الحنفية [5]، ومن أبرز القضايا التي

(1) السمناني،روصة القضاة،ج1،ص93.

(2) ابن زيد القيرواني، النوادر والزيادات ،ج 1، ص 22.

(3) السمناني، المصدر السابق، ص 93.

(4) بلخ، هي مدينة في خانية بخاري قصبة ولاية باسمها، تبعد عن بخارى 250ميلاً إلى الجنوب الشرقي، وعدد سكانها نحو 100 ألف نسمة، أكثرهم أفغانيون (انظر ياقوت، معجم البلدان، 10، ص 3.

(5) السبكي، طبقات الشافعية الكبرى،ج 5، ص 24ـ 35.

كانت موضع المناظرة هي قضية الخُلع التي كانت مثارة ببغداد في العصر البويهي في بعض الدوائر القضائية – كما يحدث الآن في عصرنا- وكانت تثير جدلاً كبيراً بين القضاة ببغداد والفقهاء على جميع المذاهب [1].

ومن فضائل الأمراء البويهيين ببغداد أنهم كانوا حريصين على مداومة عقد مجالس للمناظرة بين جميع المذاهب الفقهية آنذاك، وكانوا يفضلون مشاركة القضاة، ففي سنة (360هـ/ 970م) عقد عز الدولة البويهي مجلساً للمناظرة في ديوان فسيح بداره، وحضر ذلك المجلس للمناظرة القاضي أبو حامد المروزوذي الشافعي (ت 362هـ/ 972م) وأبو الجيش شيخ الشيعة ببغداد، وقاضي القضاة ابن معروف الحنفي، وقاضي القضاة ابن أم شيبان المالكي، والقاضي ابن قريعة[2]، ولقد تعددت تلك المجالس ببغداد فكانت في بعض الأحيان تعقد في منازل القضاة، فوجد للقاضي السمناني الحنفي في داره مجلس نظر يحضره الفقهاء، ويتكلمون فيه عن المسائل الشرعية [3].

ومن القضاة من اشتهر بالمناظرة، وبرع فيها مثل القاضي أبي حامد الإسفرائيني الشافعي [4]، والقاضي أبي الحسن الخرزي الظاهري وابنه [5]، وكان بعض القضاة يعقدون مجلساً للنظر خاص بمذهبهم، فكان قاضي

---

(1) السبكي،طبقات الشافعية،ج5، ص، 36، وما بعدها.

(2) أبو حيان التوحيدي، مثالب الوزيرين، ص 137 ــ 139.

(3) ابن الجوزي، المنتظم،ج 6، ص 375.

(4) ابن الجوزي، كتاب صفة الصفوة،ج 2، ص 275.

(5) الشيرازي، طبقات الفقهاء، ص، 178.

القضاة ابن أم شيباني المالكي يجتمع عنده المالكية أصحاب أبي بكر الأبهري الفقيه المالكي ببغداد للنظر في المسائل المتعلقة بالمذهب [1].

ـ رواتب القضاة:

أجمع الفقهاء على أن الارتزاق يكون من بيت المال فإن من تولى القضاء، وهو في غنى عن الارتزاق منه، فإنه ينهى عن أخذ العوض على القضاء ؛ لأن ذلك أبلغ في المهابة، وإن كان يحتاج إلى طلب الرزق من بيت المال ساغ له أخذ ذلك [2]، وعلى العموم كان ناتج الضرائب أو الخراج او الجزية أو عائد أملاك الأوقاف العامة هي التي كانت مصدر التمويل، وليس أموال الزكاة أو الأموال الموكولة للقضاة، كالوراثة الخالية (المواريث الحشرية) أو أموال الأيتام وغيرها [3].

وأما بغداد فاختلف راتب القاضي فيها باختلاف الأزمان، وكان في زمن الخليفة المعتضد (279 ـ 289هـ/ 892 ـ 901م) نحو خمسمائة دينار في الشهر بما فيه أجور عشرة من الفقهاء ونائب القاضي [4]. وأما في العصر البويهي فاختلف راتب القضاة من قاضٍ إلى آخر،فمنهم من أخذ راتباً نظير القيام بمهام القضاء ،ومنهم من فرض رسوماً قضائية على الدعاوى، ومنهم من رفض أن يأخذ راتباً مقابل ذلك العمل. أما عن راتب

---

(1) القاضي عياض، ترتيب المدارك ، ج2، ص 130.

(2) ابن فرحون، تبصرة الأحكام، ص، 23؛ نظام الملك الطوسي، سياسة نامه،هامش رقم1، ص 7؛
I Mamuddin, Bayt Al- aml and banks in the medieval muslim world, p. 12.

(3) Myan, Histoire disorganization judiciaries pay d' Isima, p.305-306.

(4) البراقي، تاريخ الكوفة، ص 234.

قاضي القضاة ببغداد فقد بلغ مائة دينار في الشهر عدا المخصصات الأخرى [1].

وبعض القضاة تولوا الوظيفة دون أن يأخذوا راتباً، والظاهر أنهم كانوا أثرياء، فابن أم شيبان الهاشمي المالكي تقلد قضاء بغداد سنة(363هـ / 973م)، ولقد رفض أن يأخذ رزقاً على القضاء، وكان له ببغداد في العصر البويهي ديوان يعرف بديوان قاضي القضاة، ومن أشهر موظفي هذا الديوان الكاتب والحاجب والعارض والأعوان، فقد أقر لكاتبه في كل شهر ثلاثمائة درهم، والحاجب مائة وخمسين درهم، وللفارض على بابه، أو قاضي المواريث مائة درهم، ولخازن ديوان القضاء والأعوان ستمائة درهم، وكتب له العهد بذلك [2].

ومن القضاة من كان زاهداً لا يأكل إلا من عمل يده، فكان القاضي أبو سعيد السرافي زاهداً ، لا يأكل إلا من كسب يده، فلا يخرج إلى مجلس القضاء ولا إلى مجلس التدريس في كل يوم إلا بعد أن ينسخ عشر ورقات يأخذ أجرتها عشرة دراهم لبراعة خطة، بالإضافة إلى معرفته بعلم النحو، وكان أعلم الناس بنحو البصريين، فكان هذا المبلغ قدر مئونته في اليوم، ثم يخرج إلى مجلس القضاء ببغداد [3]، وكذلك الأمر مع القاضي الدامغاني الحنفي فكان يحرس في درب الكرخ ببغداد، ويأكل من أجرة الحراسة على

(1) حسن إبراهيم حسن، تاريخ الإسلام السياسي، ص 318.

(2) مسكويه، تجارب الأمم، ج 2، ص 339، الهمذاني، ذيل تاريخ الطبري،ج11، ص 431.

(3) الخطيب، تاريخ بغداد،ج 7، ص 342، العماد الحنبلي، شذرات، ج 3، ص 65.
- Kapir, Administration of justice during the buwayhid's period, p.16.

ما جرت به عادة السلف من احتمال المشقة في طلب العلم [1]، وسايرهم في ذلك القاضي الأبيوردي الشافعي فكان يصوم الدهر، و كان غالب إفطاره الخبز والملح، وكان فقيراً يظهر المروءة، ولا يملك جبة يلبسها[2].

وفي عام (352هـ/ 963م) قلد القاضي أبو بشر عمر بن أكثم القضاء ببغداد على أن يتولى ذلك بلا رزق، وأعفى مما كان يحمل إلى القاضي أبي العباس ابن أبي الشوارب من خلع دار الأمير معز الدولة البويهي [3]، وهذا يوضح ثراء عمر بن أكثم الشافعي، ومدى حرصه على عدم قبول راتب مقابل تلك المهام المنوطة إليه، حتى لا يخضع لأحد في تنفيذ الأحكام الشرعية، ولا يتطرق الشك في عدالته ونزاهته؛ لأن مثل تلك الأفعال تجعل القاضي مهاباً أمام من تسول له نفسه من التدخل في الشئون القضائية عن طريق الرشوة، وغيرها من الطرق الغير شرعية.

ومن مساوئ تلك الفترة التزام القضاء، فبعد أن كان الالتزام مقصوراً على الخراج، تطرق ذلك إلى الإدارة القضائية، فأصبح القاضي يلتزم القضاء بفرض رسوم قضائية على الدعاوى، وظهر ذلك لأول مرة في عهد

---

(1) العمري، مسالك الأبصار ،ج6، ص 55؛ العماد الحنبلي، شذرات،ج 3، ص 178.

(2) الخطيب، تاريخ بغداد، ج 5، ص 51؛ ابن الجوزي، كتاب صفة الصفوة ،ج2، ص 275؛ الإسنوي، طبقات الشافعية، ص 52.

(3) جبرائيل حنوش، مختصر المستفاد (مخطوط)، ص 84؛ مسكويه، تجارب الامم، ج 2، ص 196؛ ابن الجوزي، المنتظم ،ج 7، ص 16.

(4) مسكويه،المصدر السابق،ج2،ص188؛التنوخي،نشوار المحاضرة،ج3،ص156؛ابن كثير،البداية والنهاية،ج11،ص237 0

(5) العيني ،عقد الجمان(مخطوط)،ج19،ق3،ص71،70؛ابى الفداء،المختصر،ج1،ص103 0

معز الدولة البويهي عام (350هـ/ 961م) [4]، وكانت فترة قصيرة جداً، فظل ذلك الوضع عامين فقط حتى عام (352هـ/ 963م)[5].

تلك الفترة التي تعد نقطة سوداء في العصر البويهي . كما تعبر عن الوضع المتردي آنذاك في الإدارة القضائية ؛ حيث بدأ يقل راتب القاضي شيئاً فشيئاً، حتى ألزموا القاضي بأخذ رسوم على القضايا، ويجمع المبلغ الذي التزم به أمام الأمير معز الدولة البويهي طوال السنة القضائية [1].

فإذا قورن بين الإدارة القضائية والإدارية العسكرية من حيث المرتبات في العصر البويهي، فنجد أن هناك فرقاً شاسعاً، فكان نظام مرتبات العسكريين أصابته بعض التغييرات ذات الدلالة، فوجد معظم الضباط أنفسهم يتلقون بطريقة منتظمة تنازلات عقارية، وكانت تطلق حريتهم في تحصيل الرسوم القانونية، دون أن يكون عليهم أي التزام بتسليم خزانة الدولة أي عائد كان[1]، في حين انخفض راتب القضاة، ومما يدل على ذلك عندما تقلد علي المحسن التنوخي (ت 447هـ/ 1055م) القضاء في عدة نواحي من بغداد في العصر البويهي بلغ دخله من القضاء ودار الضرب التي كان يتولاها مع القضاء ستين ديناراً في الشهر[2] فإذا قورن الرواتب ببغداد في العصر البويهي بنظيره في مصر تحت الخلافة الفاطمية وجد فارق كبير جداً بين المرتبات بمصر عنها ببغداد، فيذكر ناصر خسرو [3] أن قاضي القضاة يتقاضى ألفي دينار مغربي كل شهر، ويتقاضى

---

(1) Aourdle, la civilisadtion, de l'Islam classique, in:PUF, Paris, 1949, p.92-95

(2) الكتبي ، فوات الوفيات، م 3، ص 60-62.

(3) سفرنامه رحلة ناصر خسرو القبادياني المروزي، ترجمة أحمد خالد البدي ، ط. ، الرياض ، 1983، ص 117.

الآخرون كل حسب رتبته، ورواتب القضاة في مصر عالية حتى لا يطمعون فيما بين أيدي الناس، ويعطلون الحقوق والحدود، ويعمدون إلى ظلم الناس.

وكذلك كانت رواتب قضاة الشيعة العلويين مرتفعة في العصر البويهي، حتى شابهت إدارة الجيش أو قضاء العسكر، ففي بعض الأحيان يمنح رئيس النقابة العلوية ببغداد إقطاعاً من الأمير البويهي، فوجد الشريف أبو عبد الله الداعي الزيدي العلوي قد أقطعه معز الدولة البويهي إقطاعاً من السواد بخمسة آلاف درهم في كل سنة([1]).

وليس في المصادر تفسير لهذا الانخفاض المباشر في رواتب القضاة في العصر البويهي، ولكن يرجح أن السبب وراء ذلك يرجع إلى انتقال خزانة الدولة إلى الأمراء البويهيين وحرمان الخليفة العباسي من ذلك، والأمر الثاني الإسراف في الإنفاق على القصور والمباني الخاصة بالأمراء البويهيين بغداد، وزيادة رواتب الجند عن غيرهم خشية التمرد والعصيان ؛ لأنهم كانوا خليطاً من الأتراك، والديالمة والعرب وغير ذلك.

ـ ملابس القضاة:

في ذلك الوقت شهدت بغداد من عام (334 ـ 447هـ / 945 ـ 1055م) حركة ازدهار في صناعة الأقمشة ونسجها وبخاصة ما رافق هذا الازدهار من تفنن في الملابس وأشكالها وطرق زخرفتها، وتنوع ألوانها

([1]) الفخر الرازي، الشجرة المباركة في أنساب الطالبية، ص 59، 60.

وهو دليل على إرضاء جميع الأذواق، وهذا بالإضافة إلى أنه كان لكل طبقة في العصر البويهي لباسها الخاص الذي يلائمها، ولكل قوم زي فللقضاة زي، ولأصحاب القضاة زي، وللشرطة زي، وللكتّاب زي [1] .

وكانت تلك الملابس تحفظ في خزانة خاصة يطلق عليها اسم :"خزانة الخلع السلطانية" [2] ، فعندما تولى قاضي القضاة أبو العباس عبد الله بن الحسين بن أبي الشوارب سنة (350هـ/ 961م)؛ حيث قلد منصب قاضي القضاة، ومنح الخلع السلطانية من دار معز الدولة البويهي [3] ، ومن قضاة بغداد آنذاك من رفض تلك الخلع السلطانية سواء كانت من الأمير البويهي أو الخليفة العباسي، ومنهم قاضي القضاة محمد بن صالح بن أم شيبان رفض أن يخلع عليه [4] .

وهناك ثلاث أنواع من ملابس القضاة ببغداد حينذاك ملابس الرأس والبدن، والقدم. أما عن ملابس الرأس فهي القلنسوة [5] ، والقلنسوة لباس

---

(1) الجاحظ، البيان والتبيين، تحقيق ،عبد السلام محمد هارون،ج 3، بـ ط الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة 2003م،ص114.

(2) الخطيب، تاريخ بغداد، ج 6، ص 56؛ الاصطخري، مسالك، ص، 93.

(3) مسكويه، تجارب الأمم، ج 2، ص 188؛ الهمذاني، ذيل تاريخ الطبري ،ج11، ص 392.

(4) الهمذاني، المصدر السابق، ص 431.

(5) القلنسوة، هي لباس مستدير مبطن من الداخل، يوضع على الرأس ولها مسميات عديدة القلنسية، والقلنسوة، والقلسان، وجمعها قلانس، وأصلها في الإنجليزية المتوسط Cugle مأخوذة من اللاتينية المتأخرة، Cocalla مأخوذة من اللاتينية، Cucullus بمعنى قبعة أو غطاء للرأس انظر في ذلك،
- Webster's, New world dictianiary , new. yanrk 1988,p.328.

يلاث على الرأس تكويراً [1]، ومع أن القلنسوة لباس صيفي لدى أهل بغداد، إلا أنهم كانوا يلبسونها في الشتاء، وفي مناسبات معينة، فقد ذكر الجاحظ[2]: "أن أهل العراق كانوا يلبسون القلانس في الصيف، ويلبسونها في الشتاء"، وقد شارك الخلفاء العباسيون القضاة ببغداد في العصر البويهي بلبس القلانس الطويلة، ففي أول تلك الفترة كان الخليفة المستكفي(322 ـ 334هـ/ 933 ـ 945م)عليه قلنسوة طويلة ورثها من أبيه [3].

ولبس القضاة والفقهاء القلانس المستديرة الضخمة حتى منتصف القرن (الرابع الهجري / العاشر الميلادي)، ثم أبدلت بالعمائم السود المصقولة [4] في النصف الأول من العصر البويهي، فكان القماش المصنوع منه القلانس من أصناف الديباج [5] ، السقلاطون [6] ، وكان ثمن عشرين خرقة تساوي عشرين ديناراً [7] ، وكذلك كان الشهود العدول يلبسون قلانس سوداء طويلة، ويسخر أحد شعراء القرن(الرابع الهجري

---

(1) صلاح حسين العبيدي، الملابس العربية في العصر العباسي، دار الرشيد للنشر، العراق، 1980م،ص16 غيثان بن جريس، بحوث في التاريخ الإسلامي، تقديم سعيد عاشور،ج 1، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية،ص205.

(2) البيان والتبيين،ج 3، ص 48.

(3) الخطيب، تاريخ بغداد، ج 3، ص 347، المسعودي، مروج الذهب، ج 4، ص 356.

(4) الصابي، رسوم دار الخلافة، ص 91.

(5) الديباج، أعجمي معرب، وقد تكلمت به العرب، وأصله في الفارسية ديوباق وهو نوع من القماش الحريري الرقيق (انظر الجواليقي، المعرب من الكلام الأعجمي، تحقيق،أحمد شاكر، ط دار الكتب، القاهرة، 1960م،ص140.

(6) السقلاطون،نوع من الملابس الحريرية الفاخرة الملونة بالألوان القرمزية وغيرها ، المنسوجة بخيوط الذهب .انظر رجب عبد الجواد إبراهيم ، المعجم العربي لأسماء الملابس، بـ ط دار الآفاق القاهرة 2002م،ص 237.

(7) ابن حمدون، التذكرة، ج 9، ص 356.

/العاشر الميلادي) من القلانس فيشبه قلنسوة القاضي بأنها غراب نوح بلا جناح [1] ، أما عن لون القلانس فكانت في الغالب حمراء، وهذا ما أورده الجاحظ [2] ، "واتخاذ القضاة القلانس العظام في حمارة القيظ" أي شدة حمار الشمس في الصيف.

كما وجد لباس رأس آخر طويلاً، ولم تلبسه قطاعات كبيرة من الشعب ببغداد، ألا وهو "الدنية" [3]، وكان يلبسها القضاة ببغداد في مجلس القضاء، فعلى سبيل الذكر وجد القاضي ابن سيار قاضي بغداد في العصر البويهي يلبسها، وهذا ما حدث داخل مجلسه، وكان أحد طرفي القضية امرأتان، فعندما دخلت إحداهما المجلس أفزعت من تلك الدنية التي كان طولها ذراع، الأمر الذي جعل القاضي يخلع الدنية من على رأسه، ويضعها بجواره [4] ؛ لأن وجود الدنية فوق رأس القاضي تعطي له الهيبة والوقار ، و شاع استعمالها خلال القرن (الثالث الهجري/التاسع الميلادي) ؛ حيث غدت من ألبسة القضاء المميزة لهم [5] ، ويذكر الصابي [6] –

(1) آدم متز، الحضارة الإسلامية،هامش رقم1 ، ص 317 .

(2) البيان والتبيين، ج 3، ص 117

(3) الدنية، وهي قلنسوة في شكل الدن طولها شبران، وأنها منسوبة إلى الدين وهي قلنوسة محدودة الطرف يلبسها القضاة، وليست من كلام العرب (انظر الصابي، رسوم دار الخلافة، ص،92؛ رجب عبد الجواد، المعجم العربي لأسماء الملابس، ص 183.

(4) آدم متز، الحضارة الإسلامية، ص 317؛ نبيلة حسن محمد، تاريخ الحضارة الإسلامية، ص 74.

(5) الأصفهاني، الأغاني،ج 1، بـ ط، دار الثقافة، بيروت 1956م،ص123.

(6) رسوم دار الخلافة، ص 91.

المعاصر لحقبة الدراسة – أنه قد تركت الدنيات والقرافات [1] ، في العصر البويهي، وعدل إلى العمائم السوداء المصقولة.

ثم تلى ذلك نوع آخر من لباس الرأس ألا هو "الطرحة" وتعتبر الطرحة لباس القضاة الخاص؛ بل شعار قاضي القضاة، وكان لا يحملها إلا قاضي القضاة الشافعي[2]، ويرى دوزي [3] أن الطرحة مماثلة للطيلسان [4] غير أنه لم يذكر النصوص التي اعتمد عليها في رأيه، إلا أنه من بين النصوص نص بهذا المعنى أورده ابن الجوزي [5]، "وكانت العادة أن لا يدخل أحد دار الخلافة بالطيلسان ولا الطرحة احتراماً لأمير المؤمنين سوى قاضي القضاة، فإنه كان يجعل طرحته طيلساناً"، وهناك قسم من الباحثين يرى أن ما يميز الطرحة عن الطيلسان هي أن الطرحة تعني الطيلسان المقور [6] ، أي الطيلسان المجوف المقلوب إلى الداخل.

---

(1) القرافات، جمع قرافف، وقرافف، وقرافة، والكلمة أرمية من قرفتا وهي من القلانس المستديرة الضخمة التي تلبس في الرأس، وكانت من ملبوس الفقهاء والقضاة في العصر العباسي (انظر الصابي، المصدر السابق، ص91.

(2) العمري، مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، ج 3، ص 271.

(3) المعجم المفصل بأسماء الملابس عند العرب، ترجمة ألزم فاضل، وزارة الإعلام، القاهرة (د ــ ت)،ص213.

(4) الطيلسان، أصل الكلمة فارسي معرب يلبس على الكتف، وبأنه ثوب يحيط بالبدن خال من التفصيل والخياطة (انظر، الجاحظ، البيان والتبيين،ج 2، ص 342؛ ابن سيدة، المخصص،ج4، ص 78، الجواليقي، المعرب من الكلام الأعجمي، ص، 227، ابن منظور، لسان العرب، ج 7، ص 126.

(5) المنتظم، ج 10، ص 257.

(6) دوزي، المعجم، ص229؛ صلاح حسين الحبيدي، الملابس العربية، ص 106.

وكانت الطرحة من جملة ما يخلع على قاضي القضاة في تلك الفترة، ويبدو أن اللون الكحلي هو الغالب على الطرحة القضاة بينما يعتقد دوزي [1] أن اللون الأسود هو الغالب، و نوافقه في ذلك إذ أن هناك قاضٍ ببغداد في العصر البويهي سنة (348هـ / 959م) جلس بالطرحة السوداء في الجامع ليحكم فمات فجأة [2] ، والطرحة كانت تتخذ من القصب، والقصب كما عرفه ابن سيدة [3] ، ثياب كتان رقاق ناعمة، وأن نزع الطرحة عن القاضي تعني خلعه من وظيفته، ولقد تميز كل قضاة مذهب معين بلبس زي يميزهم عن غيرهم، فلبس قضاة الشافعية والحنفية طرحة فوق العمامة [4] .

ولم تقتصر ملابس الرأس للقضاة على هذا الحد ؛ بل كانت هناك العمامة، وتعتبر لبساً ملازماً للقضاة إلى جانب ملابس أخرى مثل البرنس [5] ، والبقيار، وهي نوع من العمائم الكبار، كما لبس نائب قاضي القضاة في الدولة العباسية العمامة الكبيرة [6] ، وكانت تصنع العمائم من مواد نسيجية مختلفة مثل الخز، والقصب، والوشي [7] ، والكتان، ولم يكتفوا بهذه المواد ؛ بل راحوا يعملون بعضها بخيوط الذهب أو يموهون زخارفها

---

(1) معجم الملابس، ص 214.

(2) الهمذاني، ذيل تاريخ الطبري، ج 1، ص 388.

(3) المخصص،ج 4، ص 64.

(4) دوزي، المعجم، ص 255.

(5) البرنس، كلمة يونانية معربة، أصلها في اليونانية، Birros، وعرفتها الفرنسية من العربية وهي في الفرنسية، Burnous، وتعني رداء أو ثوب، والبرنس في العربية يعين قلنسوة طويلة كان القضاة يلبسونها (انظر ، رجب عبد الجواد، المعجم العربي، ص 60، 61.

(6) صلاح العبيدي، الملابس العربية، ص 116.

(7) الوشي، وهو الموشي من الثياب أي قطعة القماش كثيرة الألوان (انظر ابن سيدة، المخصص،ج 4، ص 66.

بماء الذهب [1] . وأما طريقة لبسها، فكانت تختلف باختلاف الأشخاص والطبقات، ولم تأخذ شكلاً موحداً، وقد تلبس العمامة مباشرة أو تلبس على قلانس [2].

أما عن الشهود، وكونهم تابعين لقاضي الدائرة القضائية فكانوا يعتبرون أنفسهم حاصلين على ذات السلطة، وباعتبارهم عناصر للعدالة، فأصبحوا مرتبطين بالقضاة حتى في الملبس، فيذكر: Emele Tyan [3] الزي الذي كان يرتديه الشهود هو زي رجال القانون، وكانوا يتميزون مثل القضاة بلبس القلنسوة والدنية.

ويأتي الحديث عن النوع الثاني من لباس القضاة، وهو لباس البدن فيذكر الصابي [4] نصاً صريحاً عن لباس البدن للقضاة ببغداد في العصر البويهي جاء فيه: "من قد ارتسم بالقضاء، فله أن يلبس الطيلسان، وأما قضاة الحضرة ببغداد، ومن أهل السواد من قضاة الأمصار والبلاد، فالبقميص والطيالسة"، وهذا يُظهر أن لباس القضاة من الخارج كان الطيلسان، ولقد تعددت ألوان الطيلسان فمنها الأخضر، ومنها الأزرق، ويبدو أن اللون الثاني كان يلبس في مناسبات الأحزان، ومع ذلك فقد لبس في العصر البويهي بالتحديد في مناسبات أخرى من قبل القضاة [5]، وكذلك

(1) صلاح العبيدي، المرجع السابق، ص 118.

(2) المقريزي، خطط،ج 2، ص 5؛ صلاح العبيدي، المرجع السابق، ص 121.

(3) - Histoirede L'organisation judiciaire en pays d ' I siam, p. 370.

(4) رسوم دار الخلافة، ص 91.

(5) المسعودي، مروج الذهب، ج 4، ص 238.

كان أحد القضاة ببغداد حوالي عام (400هـ / 1009م) يلبس طيلساناً أزرقاً[1] ، ويؤكد ذلك التنوخي [2] أن القضاة ببغداد كانوا يلبسون الطيلسان الأزرق، ولا يلبس أحد منهم الحرير ولا ما فيه الحرير [3] .

وقد شارك كل من العباسيين والبويهيين، والعلويين القضاة في لبس الطيلسان، وعلى العموم فقد لبس الطيلسان خاصة الناس وعامتهم [4]، وبلغ من شيوع استعماله ما ذكره المقدسي [5] أن " أهل العراق من رسومهم التجمل والتطيلس"، وأما عن وصف لباس الطيلسان، فشكله مربع يجعل على الرأس فوق العمامة. أو بالرقبة جميعاً ثم يلتقيان على الكتفين.أما طرفاه الآخران فإنهما يتدليان على الظهر والطيلسان من لباس القضاة والفقهاء أكثر مما هو خاص بالفقراء، فهو لباس مميز لهم [6].

أما القميص فقد شاع استعمال القضاة له ببغداد كلباس للبدن في عهد عضد الدولة البويهي، فقد كان هناك قاضٍ يرتدي قميصاً في مجلسه [7] ، وهنا لابد من الإشارة إلى الألوان وأهميتها في العصر البويهي في تحديد المذاهب والفرق، وألوان لباس الخلفاء، والقضاة وغيرهم، فمن الألوان كان الأسود شعار العباسيين ؛ حيث إن العراقيين وخاصة ببغداد برعوا في

(1) ياقوت، معجم البلدان،ج 5، ص 261، آدم متز، الحضارة الإسلامية، هامش رقم 2، ص317.
(2) نشوار المحاضرة، ج 1، ص 212.
(3) العمري، مسالك الأبصار، 3، ص 271.
(4) ابن الجوزي، المنتظم ،ج 8، ص 248.
(5) أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، ص 139.
(6) صلاح العبيدي، الملابس العربية، ص 269.
(7) نظام الملك الطوسي، سياسة نامه، ص 13.

إنتاج الطيالس السود التي كانت تعرف بالسيجان [1] ، ومن الألوان الأخرى الطيالس البيضاء شعار العلويين ؛ فعندما تقلد الشريف ابن الداعي نقابة الطالبيين ببغداد رفض أن يخلع عليه السواد، ولا يدخل على الخليفة العباسي ؛ لأن من شروط الدخول على الخليفة لبس السواد، وفي نهاية الأمر خلع عليه البياض من خزانة معز الدولة البويهي [2] .

ويذكر الصابي [3] أهمية الألوان في دار الخلافة ما حدث مع الشريف محمد بن عمر بن يحيى العلوي نقيب الطالبيين ببغداد، عندما حضر دار الخليفةالقادر بالله فى أيام شرف الدولة البويهى ،وكان كل ما فى دار الخليفة يلبس السواد ما عدا الشريف محمد بن عمر ؛ فإنه كان ببياض، فخرج له مؤنس الفضلي للحاجب، وذكر له أن هذا اللباس ليس لباس دار الخلافة، وأن حضوره بهذا اللباس يمنع من الدخول على الخليفة القادر بالله، فرد عليه الشريف :"كأنكم أنكرتم، هذا زي وزي آبائي"، فذكره الحاجب أنه لم ير أحداً من أسلافه دخل هذه الدار إلا بالسواد، وذكر له أن أبوه دخل في أيام الخليفة المطيع لله لتقرير أمر الحجيج، ومن يخرج معهم، وهو بسواد أسود، فحاول الشريف معرفة معنى سواد أسود، فقال له الحاجب: سواد مصبوغ، وأمره بتغيير هذه اللبسة، وأن يلبس للسواد، فرفض ذلك، وانصرف إلى داره دون مقابلة الخليفة.

---

(1) بطرس البستاني، موسوعة الحضارة العربية في العصر العباسي،ج 4، بـ ط، دار كلمات للنشر، القاهرة 1995،ص581؛ حسن إبراهيم حسن، تاريخ الإسلام السياسي، ص 309.

(2) يحيى بن الحسين، الإفادة في تاريخ الأئمة السادة، ص 142، 143.

(3) رسوم دار الخلافة، ص 73، 74.

وهناك ضرب آخر من اللباس الخارجي للبدن هو الجبة، وقد لبسها القضاة، فذكر الخطيب البغدادي [1]: "أن القاضي الأبيوردي الشافعي مكث شتوة كاملة لا يقدر على شراء جبة يلبسها، ويقول لأصحابه بي علة تمنعي من لبس المحشو" أي المصنوع من الصوف الخشن، وهذا النص يوضح أمرين: أولهما هو مدى شدة فقر ذلك القاضي. أما الأمر الثاني كان القضاة ببغداد في العصر البويهي يلبسون الجبة في الشتاء، ويذكر ابن حمدون [2] أن القضاة ببغداد في العصر البويهي كانوا يوسعون أكمامهم حتى أن كم القاضي يمكن أن يحمل عشرين خرقة مثال كم جبة القاضي ابن قريعة، ويؤكد ذلك التوحيدي [3] الذي عاش في العصر البويهي بقوله: "القضاة والشهود ألا تراهم كيف يوسعون أكمامهم، ويعرضون جيوبهم ويرخون أصواتهم، وينظرون إلى الأرض تعظيماً على من يكلمهم، وتبرؤا ممن يخالفهم، ألا ترى إلى دنياتهم وقلانسهم وعمائمهم".

وكان الرداء زياً رسمياً يتخذه خلفاء بني العباس في مناسباتهم المختلفة، وذلك عند حضور مجالس القضاة [4] ثم تلى ذلك نوع آخر من لباس البدن للقضاة وهو القباء، إلا أنهم لبسوه في ساعات لهوهم، وإذا كان هذا اللباس ملزماً بالنسبة لطبقات كثيرة من المجتمع ببغداد، فإن طبقات

---

(1) تاريخ بغداد، ج 5، ص 51؛ الإسنوي، طبقات الشافعية،ج7 ، ص52؛ ابن الجوزي، كتاب صفة الصفوة، ج 2، ص 275.

(2) التذكرة الحمدونية،ج 9، ص 356.

(3) أخلاق الوزيرين، تحقيق محمد بن ثابت الطنجي، المطبعة الهاشمية، دمشق 1965 ،ص292.

(4) الخطيب، تاريخ بغداد، ج 5، ص 121؛ صلاح العبيدي، الملابس العربية، ص 38.

معينة لم تكن تلبسه إلزاماً، فقد أعفى منه طبقة الفقهاء من لبس القباء [1] ، ولكن التنوخي [2] يخالف ذلك القول: "بأنه لم يكن أحد يتصل إلى الخليفة إلا بقباء ما عدا القضاة لا في موكب ولا غيره، فإذا كان يوم موكب كانت الأقبية كلها سواداً، وإذا كان غير يوم موكب، فربما كانت من بياض وفي الأكثر سواداً"، وأتفق مع القاضي التنوخي قاضي بغداد في العصر البويهي فيما أورد عن القباء بأنه ليس قاصراً على اللهو فقط، ولكن كان زياً رسمياً ببغداد في تلك الفترة، وكان اللون الغالب عليه السواد يليه البياض، ولم يكن القضاة ملزمين بلبس القباء، ويؤكد ذلك الصابي [3] : "أن من أصحاب المراتب من القضاة فزيهم السواد بالأقبية المولدة"، وهذا دليل قاطع للبس القضاة القباء في العصر البويهي، وذكر قاضي بغداد المعافي بن زكريا الجريري أن القباء هو في الأصل من ملابس الأعاجم في الأغلب [4]، فمن ملابس اللهو التي لبسها القضاة نوع آخر يعرف بالمخانق البرم [5] ، التي انتشرت بين القضاة ببغداد في العصر البويهي في مجالس اللهو والأنس والشراب، ومن القضاة الذين لبسوا ذلك اللباس القاضي ابن قريعة وقاضي

(1) الخطيب، تاريخ بغداد، ج 5، ص 121؛ صلاح العبيدي، الملابس العربية، ص 383.

(2) نشوار المحاضرة، ج 8، ص 13.

(3) رسوم دار الخلافة، ص90.

(4) رجب عبد الجواد، المعجم العربي، ص 379.

(5) المخانق البرم، المخنق موضع الخناق وهي الرقبة ومنه اشتقت المخنقة من القلادة. و البرم هي نوع من لبسا العنق من لونين ، انظر ابن منظور، لسان العرب،ج 10، ص 93،92؛ رجب عبد الجواد إبراهيم، المعجم العربي لأسماء الملابس ص 59.

القضاة ابن معروف والقاضي التنوخي [1] .أما عن فراش مجلس القضاء ببغداد في العصر البويهي، فكان يختار لها في الشتاء اللبود البيض، وفي الصيف الحصر [2] .

وتجدر الإشارة إلى تجار الأقمشة ببغداد حينذاك، فقد كانوا يضعون أصناف الأقمشة على شكل رزم كبيرة، يختار منها القضاة وغيرهم من العامة نوع القماش ولونه حسب حاجتهم، وهذا ما حدث مع القاضي ابن قريعة عندما قدم إليه تاجر الأقمشة الذي يدعى ابن درستويه رزمتين كبيرتين فيها أقمشة من أصناف الديباج والسقلاطون والحلل، ففتح القاضي واختار منها عشرين قطعة [3] .

أما النوع الأخير من لباس القضاة، وهو لباس القدم، وقد اتخذ "الخف" في العصر البويهي من قبل كثير من الطبقات ابتداءً من الخليفة العباسي، وحتى الفقراء من عامة بغداد، ويبدو أن العادات والتقاليد دخلت على هذا النوع من لباس القدم، من حيث الألوان التي تفرق بين الطبقات، وتعد الألوان من أهم الصفات التي تميز تلك الفترة، فكل لون له دلالة، ومعنى، ومغزى، فالخليفة العباسي كان يلبس عند جلوسه خفاً أحمر [4] ،

(1) الثعالبي، تتمة يتيمة الدهر، ج 2، ص 393؛ التنوخي، الفرج بعد الشدة ،ج 1، ص 33.
(2) السمناني، روضة القضاة ،ج1، ص 92.
(3) ابن حمدون، التذكرة ،ج 9، ص 356.
(4) الصابي، رسوم دار الخلافة، ص 90.

ولكن التنوخي [1] ذكر أن الخفاف الحمر زي المتعطلين من الكتاب، ولكن يرجح قول الصابي ؛ لأنه كان قريب من دار الخلافة ببغداد آنذاك.

وما يهم هو ما لبسه القضاة، وقد ذكر الصابي [2] أن اتفق أن دخل ابن أبي الشوارب الحنفي قاضي القضاة ببغداد في العصر البويهي دار الخلافة المطيع لله بخف أحمر، ورآه الحاجب، وكانت بينهما عداوة، فقال للقاضي:" تأتي إلى خليفة آبائك في العناد والعباينة"، وأمر الغلام بنزع خف القاضي ابن أبي الشوارب الأحمر، ووضعه على رأسه وضُرِب، وهذا إن دل فيدل على جرأة القضاة، كما أنهم كانوا يلبسون الخف الأحمر الخاص بالخليفة العباسي، فضلاً عن ذلك فكان اللون الأحمر من الألوان الأثيرة إلىّ نفوس الخلفاء، حتى أنهم حرموا لبسها في دار الخلافة، وهم يعاقبون من يخالف ذلك، ويؤكد القاضي المحسن التنوخي [3] ذلك بقوله: "ومن زي القضاة ببغداد في العصر البويهي طيلسان أزرق، وقلنسوة، وخف أحمر" فهذا دليل قاطع على مشاركة القضاة ببغداد الخليفة العباسي في لبس الخف الأحمر.

ولما كانت الخفاف عرضة للتلف والتمزق، فكان من الطبيعي أن يكون هناك من يقوم على إصلاحها، ويدعى "الخفاف" أو "الإسكافي"، وكان ذلك الخفاف أو الإسكافي يطوف بشوارع بغداد وينادي بأعلى صوت

---

(1) نشوار المحاضرة، ج 8، ص 27.

(2) رسوم دار الخلافة، ص 75.

(3) نشوار المحاضرة، ج 1، ص 212.

"شراك النعال [1]" أي الذي يقوم بإصلاح النعال، وهذا ما حدث بين القاضي المحسن التنوخي الحنفي والإسكافي عندما جاء أمام منزل القاضي وناداه، فأمر القاضي غلامه أن يجمع له كل نعل في البيت ويعطيها له ليقوم بإصلاحها، ثم أصلحها الإسكافي وعاد في اليوم الثاني ينادي على منزل القاضي التنوخي وأزعج القاضي من منامه، فأمر الغلام بإدخاله، وقال له: "بلغك أننا نتصافح بالنعال ونقطعها" ثم أمر الغلام بضرب الإسكافي، ومنعه من الدخول في الدرب الذي يسكن فيه القاضي التنوخي [2].

وذكر الثعالبي [3] – المعاصر لحقبة الدراسة – حادثة طريفة مع قاضي بغداد في العصر البويهي أبي الطيب الطبري الشافعي:"أنه دفع خفاً إلى خفاف ليصلحه، فكان كلما مر عليه غطسه في الماء، وقال له: انتظر ساعة، فلما طال عليه قال له القاضي: إنما دفعته إليك لتصلحه، ولم أعطيه إليك لتعلمه السباحة"، ومن تلك الحادثة الطريفة نستنتج استعمال القضاة للخف كلباس للقدم، كما كان الإسكافي يضع الخف في الماء حتى يسهل عليه حياكته، أورد الأصفهاني [4] أن لبس القضاة والفقهاء القلنسوة المبطنة والطيلسان والخف.

---

(1) الثعالبي، أخبار الظرفاء، ص، 67؛ الكتبي، فوات الوفيات، ج 7، ص 61.

(2) الكتبي، فوات الوفيات، ص61.

(3) أخبار الظرفاء، ص 67.

(4) الأغاني، ج 5، ص 390؛ الذهبي، تاريخ الإسلام، حوادث (441 – 450)، ص 242.

وهناك ضرب آخر من لباس القدم للقضاة، فيذكر الصابي [1]: "وفي أرجلهم الجوارب واللالكات [2] السود مشدودة بالزنانير" (المراد الرباط الذي يربط اللالك)، وهنا نص يشير إلى النوع الثاني من لباس القدم، وهي الجوارب، واللالكات ذات الألوان السوداء المزودة بأربطة لتتحكم في القدم، وكان اللون الأسود أثير عند الخليفة العباسي في الجوارب واللالكات، " وكان القضاة يلبسون الجوارب واللالكات المخالفة للون الأسود [3]"، وهذا دليل على تعدد الألوان لتلك الجوارب واللالكات، فكل طبقة لها لون يناسبها، والمخالف له العقاب [4] .

أما عما يركبه القاضي في بغداد في العصر البويهي، فكان يستحب له ركوب البغال [5] ، وكان يطلق عليها "بغلة القاضي"، ويخلع عليها من خزانة الدولة السروج [6] ، وكان قاضي القضاة ببغداد الدامغاني الحنفي في أواخر العصر البويهي يركب بغلة كبيرة في السن، وكان يفضل وهو راكب البغلة أن يسلم على من يجتاز به [7] ، وهناك مثال آخر على بغلةالقاضي ،فعندما قدم القاضي التنوخي الى بغداد ، فرآه عضد الدولة البويهي وعليه

---

(1) رسوم دار الخلافة، ص 92.

(2) اللالكات، ضرب من لباس القدم مصنوع من الصوف الخشن مزود بنعل من خشب، ويوجد به رباط من أعلى ليتحكم في القدم (انظر الصابي، المصدر السابق،هامش رقم1 ، ص 92.

(3) الصابي،رسوم دار الخلافة،ص92.

(4)الصابي،رسوم دار الخلافة،ص92 .

(5) السمناني، روضة القضاة، ص 92.

(6) نفسه؛ المقريزي، الخطط،ج 2، ص 227؛ عبور الشالجي، موسوعة الكنايات العامة البغدادية،ج 1، ص 368.

(7) السمناني، المصدر السابق، ص 92.

ثياب جميلة وتحته بغلة بمركب ثقيل، فقال له عضد الدولة البويهي من أين هذه البغلة؟ فرد عليه القاضي أهداها إلى الوزير الصاحب ابن عباد بمركبها أي بما عليها من الأحمال، وأعطاني عشرين قطعة ثياب، وسبعة آلاف درهم، فوجه له عضد الدولة البويهي التهمة بالرشوة [1]، ويبدو من ذلك أن ركوبة القاضي ببغداد البغال الكبيرة في السن، وفي بعض الأحيان كانت تهدى لهم من الوزراء البويهيين إلى القضاة، وهي على سبيل الهدية لا على سبيل الرشوة.

أما عن المأكل الذي كان يفضله قضاة بغداد في العصر البويهي فكان القاضي أبو بكر قريعة يحب الفالوذج السرطواط[2]، ويقول: "أريدها مستغيثة من الغرق في ماء الورد العرق" أي ماء بالسكر عليه رائحة الورد، ويسمى القطائف النعم، وطعام الصابرين ويسمى اللوزنيج مغرغر الحلقوم [3] ، ودخل القاضي ابن قريعة يوماً إلى معز الدولة البويهي، وكان يأكل موزاً فأعرض عن استدعائه فقال: "ما بال مولانا لا يدعوني إلى الفوز بأكل

(1) أبو شجاع، ذيل كتاب الأمم ،ج 3، ص 20.

(2) الفالوذج، وهي خليط من الدقيق والدهن والعسل والماء ؛ والفالوذ أعجمي معرب، ويطلق على نوع من الحلواء يؤكل،و يسوى من لب الحنطة وأما الفالوذق فاسم الحلواء فقط (انظر ابن حمدون،التذكرة،ج 3، ص 412؛ الحواليقي، المعرب من كلام الأعجمي، ص 243.

(3) ابن حمدون، المصدر السابق، ج 9، ص 119.

الموز؟" فرد عليه معز الدولة البويهي صفه حتى أطعمك منه، فوصفه القاضي، ثم مد يده فأخذ وأكل" [1].

ولقد وصف القاضي ابن قريعة قاضي السندية ببغداد جميع أنواع الفواكه ببغداد في العصر البويهي في خطبة [2] خطبها في دار أبي إسحاق الصابي المؤرخ المعروف؛ حيث بدأها بالحمد، وتلى ذلك ذكر أنواع الفواكه من: تين وعنب، ورطب وخوخ، وكمثرى، ومشمش، وبطيخ، وتفاح، وموز وغير ذلك من الفواكه، كما وصف أنواع اللحوم من البط والدجاج وغيرها، وعرف الرغيف والمادة التي يصنع منها وهي "السميذ" [3] ، نوع من الدقيق، كما وضح أن هناك أربع وجبات في اليوم، وهما الغداء والعشاء والفطور والسحور [4].

ـ القضاة وعلاقتهم بالشعر والشعراء:

لقد كان للشعر والشعراء في العصر البويهي مكانة مرموقة بين الأدباء والفقهاء، وسائر طوائف المجتمع البغدادي ؛ لأن الشعر في ذلك الوقت كان يعبر عن الواقع بأسلوب خيالي، وفي بعض الأحيان بأسلوب

---

(1) أو مما جاء من وصف القاضي ابن قريعة للموز، "فقال ما أصف من جرب ديباجية، فيها سنابك ذهبية كالمسا حشيت زبداً وعسلاً، وخبيصاً مرملاً، أطيب التمر، كأنه مخ الشجر، سهل المقشر، لين المكسر، أعذب المطعم بين الطعوم يتسلسل في الحلقوم (انظر ابن حمدون، المصدر السابق ،ج 9، ص 120.

(2) انظر الخطبة كاملة في الملحقة رقم (5).

(3) ابن حمدون، التذكرة، ج 6، ص 308، 309.

(4) ابن حمدون، المصدر السابق ،ج6، ص 308، 309.

أسكن إلى سكن تسر به ذهب الزمان وأنت منفرد

ترجو غداً وغد كحامله في الحي لا يدرون ما تلد

واقعي للأحداث والأشخاص الذين يصنعون واقع مجتمعهم. ولقي ذلك من الأمراء البويهيين والخلفاء العباسيين كل عناية ورعاية، كانوا يتقربون من الشعراء لمدحهم ويبذلون لهم الأموال الطائلة من أجل ذلك، فوجد أن معظم من تولى منصب قاضي القضاة أو القضاء بدائرة من دوائر بغداد كان ينظم الشعر، ولم يقتصر الأمر على ذلك ؛ بل كانت هناك علاقة قوية بين القضاة والشعراء آنذاك، فكان الشعراء في بعض الأحيان يمدحون القضاة لعدالتهم، وأحياناً يهجوهم لسوء الإدارة القضائية والفساد والرشوة وغير ذلك.

وكان بعض القضاة ينشدون الشعر في مجالس القضاء أثناء عرض القضايا عليهم للحكم فيها، فوجد القاضي السيرافي الحنفي كثيراً ما ينشد في مجلسه أبياتاً من الشعر من نظمه للوعظ والترهيب من العقاب عندما يحس أن أحد الخصمين به طمع أو عليه حق لغيره [1]، وأيضاً كان قاضي القضاة محمد بن معروف يقول الشعر في مجلس القضاء، فجلس يوماً للقضاء في جامع الرصافة، فاستدعى أصحاب الدعاوي فتتبعها وفحص تلك الدعاوي ووقع على أكثرها، ثم نظر في بعضها فإذا من بينهم دعوى ينكر صاحبها القاضي القبيح وأن قاضي القضاة وضيع وليس له أصل، وينكره بأحوال غير جميلة، وعدد ذلك عليه، فلم يظهر قاضي القضاة غضبه من ذلك، وكل ما فعله أن قلب الدعوة، وكتب على ظهرها أبياتاً من الشعر غاية في الجمال للرد على ذلك السفيه [2].

---

(1) ابن الوردي، المختصر،ج 1، ص 454، 455.

(2) العالم العاقل ابن نفسه أغناه جنس علمه عن جنسه

كما يذكر القاضي المحسن التنوخي [1] أن أبا الحسن محمد بن عبد الله بن سكرة الهاشمي الشاعر، دخل إلى قاضي القضاة أبي السائب عتبة الشافعي وهو جالس للقضاء، فكتب الدعوة، وقدمها إلى قاضي القضاة، و كان يمدحهُ، فلما قرأها أبو السائب لم يظهر شيئاً من الغضب في وجهه، ولا رفض تلك الدعوة ووقع عليها بخطه، ثم أراد معرفة صاحب الدعوة فردوا عليه أنه ابن سكرة الشاعر، فأعطاها إليه فأخذها، وعندما قرأها استحيا من القاضي وانصرف، فكان الابتداء بخط ابن سكرة شعر، والجواب بخط أبي السائب نثر. نتبين من ذلك أن رد القاضي على الشعر بالنثر لهو دليل على ذكاء القاضي؛ لأن النثر يكون أقوى من الشعر في دلائله وبراهينه، وفهمه.

ومن القضاة من كان ينظم الشعر لنفسه، أو يتنافس به على أقرانه من الأدباء والشعراء، فمن أبرز القضاة في نظم الشعر لنفسه قاضي القضاة ابن

كن ابن من شئت واكتسب أدباً ... فإنما المرء بفضل كيسه

كم بين من تكرمه لغيره ... وبين من تكرمه لنفسه

من إنما حياته لغيره ... فيومه أولى به من أمسه

التنوخي، نشوار المحاضرة، ج 6، ص 150.

(1) يا عتبة بن عبيد حوشيت من كل عيب. لبيك يا مختصر

وابعد الله قوماً رموك عندي بريب. وأنت فحوشيت من كل سوء

قالوا بأن تهوي زيبية بنت شعيب. كذبوا

فقلت هذا محال أصبوة بعد شيب؟

أحسن الله جزاءك وقلت ما يشهك، وربما كانت. لقد هتفت بشيخ نقي ذيل وجيب، بئس ما فعلوا، و حمد الله ذلك. رأيتم فيه؟ فلم شهدتم بعيب؟ جهلاً منهم بطرق الشهادة.

انظر التنوخي، المصدر السابق، ج 2، ص 308، 309.

أبي الشوارب الحنفي [1]، ونظم الشعر قاضي القضاة ابن ماكولا الشافعي، يصف فيه فترة المشيب [2]، وكان القاضي المعافي بن زكريا الجريري يقول الشعر لنفسه، فوصف الحسود [3]، ومن القضاة من كان محباً للشعر من أمثال القاضي ابن قريعة، فكان يسيرُ يوماً في شوارع بغداد فزاحمه حمار عليه راكب، فوصف الحمار مثل الراكب [4]، ومن القضاة من كانَ شاعراً فصيحاً مثل القاضي الأبيوردي الشافعي [5] ؛ بل كان هناك تنافس بين القضاة ببغداد والفضلاء في تنظيم الشعر، فهذا القاضي السيرافي الحنفي كان بينه وبين أبي الفرج الأصفهاني صاحب كتاب الأغاني ما جرت العادة به بين الفضلاء من التنافس في نظم الشعر والرد عليه [6].

---

(1) عجبت لمن يخاف طول فترة ... ويأمن ما يكون من المئون
لتأمن ما يكون بغير شك ... وتخشى ما ترجمه الظنون
الخطيب، تاريخ بغداد ،ج5، ص 47، 48.

(2) تصابي نزهة من بعد شيب ... فما أغنى مع الشيب التصابي.
وسود عاريه بلون خضرة ... فلم ينفعه تسويد الخضاب
وابدي للأحبة كل لطف ... فما ازدادوا سوى فرط اجتناب
سلام الله عودا بعد بدء ... على أيام ريعان الشباب
انظر ياقوت الحموي، معجم الأدباء، ج 9، ص 138، ابن الجوزي، المنتظم، ج 8، ص 167؛ ابن كثير، البداية والنهاية ،ج12، ص 61.

(3) ألا قل لمن كان لي حاسداً ... أتدري على من أسأت الأدب
أسأت على الله سبحانه ... لأنك لا ترضى لي ما وهب
فجازاك عني بأن ز ادني ... ومد عليك وجوه الطلب
ابن الجوزي، المصدر السابق ،ج 7، ص 14.

(4) يا خلق الليل والنهار ... صبراً على الذل والصغار
كم من جواد بلا حمار ... ومن حمار على حمار
الزركلي، الأعلام، ج 6، ص 190.

(5) الإسنوي، طبقات الشافعية، 1، ص 52.

(6) لمت صدراً ولا قرأت على ... صدر ولا علمك البكى الشافي

أما عن موقف الشعراء مما يحدث داخل الإدارة القضائية ببغداد من الرشوة، والفساد وخاصة في عهد معز الدولة البويهي فكانوا يرفضون تلك السنة التي سنها معز الدولة البويهي من ضمان القضاء وإلزام القاضي بدفع مبلغ معين إلى خزانة الأمير البويهي كل حول قضائي، واستنكرها بشدة كثير من الشعراء ؛ لأن الشعراء في بغداد كانوا يعبرون عن شرائح المجتمع المختلفة آنذاك، ويمكن أن نطلق عليهم صحفيين العصر البويهي بلغة الشعر، فقالوا في معز الدولة البويهي شعراً عندما ألزم قاضي القضاة ابن أبي الشوارب بضمان القضاء بدفع مائتي ألف درهم في السنة [1].

ومن أجمل ما ذكره الشعراء عن موقفهم من ضمان القضاء حينذاك ما جاء على لسان الشاعر ابن سكرة الهاشمي حيث هجا القاضي ابن أبي الشوارب رافضاً ذلك الضمان [2]، ووصف ذلك بالعجائب، وهذا دليل على سخط أهالي بغداد مما يحدث من التدخل المباشر من الأمير البويهي، وممن

لحن الله كل نحو وشعر وعروض يجيء من سيرافي

انظر ابن الوردي، تاريخ ابن الوردي، ج 1، ص 293، تتمة المختصر ج 1، ص 455.

(1) مذل الدولة ابن بويه يقضي له ابن أبي الشوارب بالضمان
تصرم ملك ذا وقضاء هذا وصارت سنة طول الزمان

ابن الوردي، تاريخ ابن الوردي، ج 1، ص 279.

(2) لوب تتوبك بالنوائب وعجائب فوق العجائب
وغرائب موصوله في كل يوم بالغرائب
مما حبى قاضي القاضة حد ندل بن أبي الشوارب
قاضي تولى بالصبوح وبالطبول وبالدبادب
ومناديان يناديان عليه في وسط الكواكب
هذا الذي ضمن القضاء مع الفروج بغير واجب
هذا أقدار زماننا هوأخو المثالب والمعائب

الهمذاني، ذيل تاريخ الطبري، ج 11، ص 26.

ضمن القضاء، ويعطي مدى الإهانة والذل التي كان عليها أهالي بغداد من ذلك، ويبين واصفاً موكب ابن أبي الشوارب قاضي القضاة عندما تقلد ذلك المنصب؛ حيث خرج من دار الأمير البويهي بالطبول، وكان في الموكب مناديان يناديان ببغداد بتولي ابن أبي الشوارب منصب قاضي القضاة، كما وصف موقف أهل بغداد ؛ حيث كانوا مغلوبين على أمرهم لا يملكون من القول إلا هذا قدرنا، وهذا مطابق تماماً لما جاء في المصادر التاريخية.

وكان ابن سكرة الهاشمي مولعاً بهجو القضاة، فقد هجا قاضي القضاة أبا السائب عتبة الشافعي، وهجا قاضي القضاة أبا العباس ابن أبي الشوارب[1]، ومن الشعراء من أثنى على القضاة ومدحهم من أمثال القاضي المحسن التنوخي [2]، الذي كان لديه ديوان شعر ببغداد أكبر حجماً من ديوان شعر أبيه [3]، وأيضاً شارك مؤرخ البلاط البويهي آنذاك أبو إسحاق الصابي الشعراء في مدح القضاة، وكان له أبيات من الشعر يمدح فيها قاضي القضاة ببغداد ابن معروف الحنفي لعدالته [4].

---

(1) التنوخي، نشوار المحاضرة ،ج 5، ص 26.

(2) إذا ذكرت القضاة وهم شهود تخيرت الشباب على الشيوخ
ومن لم يرض لم أصفعه إلا بحصرة سيدي القاضي التنوخي
ياقوت، معجم الأدباء،ج 6، ص 251.

(3) نفسه.

(4) أقسمت بالله ما يرجي لمعروف في الحادثان سوى القاضي ابن معروف
-انظر الشريشي، شرح مقامات الحريري، ج 1، بـ ط، دار الكتب العلمية، بيروت 1998م،ص439 0

لقد ساير القضاة ببغداد الأمراء البويهيين في تشجيع الشعراء والفنانيين وبالأخص الشعراء أماثل المتنبي [1]، والفردوسي (ت 411هـ / 1020م)[2]، فكانت علاقة القضاة بالشعراء قوية، فقد جرى حوار بين قاضي القضاة ابن أم شيبان الهاشمي والشاعر الكبير المتنبي، فقد سأل المتنبي عن لقبه، وحاول معرفة أن كان اسم المتنبي لقب من الألقاب أو غير ذلك، فرد عليه المتنبي أن هذا الاسم كان يطلق عليه في أيام الشباب أملته عليه الظروف التي مر بها ؛ فكان الرد مخالفاً للحقيقة، ولم يوضح للقاضي السبب الحقيقي وراء ذلك اللقب [3].

وأيضاً التقى معه القاضي المحسن التنوخي، وسأله عن نسبه فلم يعترف له به، وقال له: "أنا رجل أخلط القبائل، وأطوي البوادي وحدي، ومتى انتسبت هلكت، وما دمت غير منتسب إلى أحد فأنا أسلم على جميعهم[4] "، وعندما توفي المتنبي اجتمع كل من قاضي القضاة ابن أم شيبان الهاشمي، والقاضي المحسن التنوخي الحنفي، وجرى ذكر المتنبي بينهم، فأورد قاضي القضاة ابن أم شيبان الشافعي أنه كان يعرف أباه بالكوفة، وهو يدعى "عبدان" وكان يسقى على بعير له، فلما خرج المتنبي إلى كلب فأقام فيهم ادعى أنه علوي حسني، ثم ادعى بعد ذلك النبوة، ثم

---

(1)المتنبي، أحمد بن الحسين بن الحسن الجعفري أبو الطيب المتنبي الشاعر، ولد سنة (303هـ)، ونشأ بالكوفة نظم الشعر، وقتل في شهر رمضان سنة (354هـ) (انظر ابن حجر العسقلاني، لسان الميزان، تحقيق غديم بن عباس، ج 1،ط. الفاروق للطباعة والنشر، القاهرة 1996م،ص256-358.

(2) _ The new Encyclopedia Britaunica, Vol II, p. 690.

(3) ابن حجر العسقلاني، لسان الميزان، ج 1، ص 256 ــ 258.

(4) الهمذاني، ذيل تاريخ الطبري، ج 11، ص 410.

عاد يدعي أنه علوي إلى أن شهد عليه بالشام بالكذب في الدعوتين وحبس دهراً طويلاً ثم أشهد عليه بالتوبة وأطلق [1]، وأيضاً عندما سافر القاضي عبد الوهاب بن نصر المالكي إلى مصر اجتاز في طريقه معرة النعمان[2]، وبالمعرة يومئذ أبو العلاء المعري [3] الشاعر المعروف فاستضافه في داره، وجرى بينهما حديث طويل عن المذهب المالكي، ثم قال المعري في القاضي عبد الوهاب قصيدة يمدحه فيها [4].

ولم تقف العلاقة بين القضاة والشعراء عند ذلك الحد؛ بل وجد قضاة بغداد في تلك الفترة يتحاكم إليهم الشعراء للحكم على جودة القصائد الشعرية وأيهم أفضل في النظم، والقوافي، والعروض، فعلى سبيل الذكر عرض أحد الشعراء ببغداد في العصر البويهي، ويدعى "أحمد بن محمد المغربي" على القاضي السيرافي الحنفي قصيدة ، كان القاضي في ذلك الوقت مؤدب أبي إسحاق بن معز الدولة البويهي، وكانت تلك القصيدة التي عرضها

---

(1) نفسه، ابن الجوزي، المنتظم، ج 7، ص 24 ــ 30.

(2) معرة النعمان، هي بلدة بالشام والنعمان اسم جبل مطل عليها والمعرة اسم البلدة، فأضيفت إليه وبها سبعة أبواب، ولكن ياقوت ينكر أن النعمان هو النعمان بن بشير صحابي اجتاز بها فمات له بها ولد فدفنه، وأنام عليه فسمت به، وهي من أعمال حمص بين حلب وحماة (انظر الشريشي، شرح مقامات الحريري،ج 1، ص 215، ياقوت، معجم البلدان ،ج 5، ص 156.

(3) أبو العلاء المعري، أحمد أبو عبد الله بن سليمان، ويعرف أبو العلاء، التنوخي المعروف، توفي سنة (451هـ)، ومولده 363هـ بمعرة النعمان (انظر، سبط الجوزي، مرآة الزمان (440 ــ 490هـ)، ص 1.49'

l A oust. H, Levie et lapl losophied,' Aba- L – Allaal Maarri, Beyrouth 1944, p. 1 – 55, 188.

(4) والمالكي ابن زار في سفره بلادنا فحمدنا النأى والسفرا
إذا تفقه أحيا مالكاً جدلاً وينشر الملك الضليل أن شعراً

انظر، محمد بن مخلوف، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، بـ ط، دار الكتاب العربي، بيروت (د ــ ت)، ص 104.

المغربي الشاعر على القاضي يعارض بها المتنبي، وكان المغربي يرد على المتنبي في تلك القصيدة، ثم أصدر القاضي السيرافي الحكم بان قصيدة المغربي أفضل من قصيدة أبي الطيب، ورفض ذلك الحكم أنصار أبي الطيب المتنبي ببغداد بقولهم إنما يحكم في الشعر الشعراء، وليس القضاة ولا المؤدبون [1].

ولم تقتصر علاقة القضاة بالشعر والشعراء عند هذا الأمر، فكان لقضاة بغداد كل واحد منهم لديه مكتبة خاصة به يحتفظ فيها بالكتب والمؤلفات الفقهية، والتاريخية، ودواوين القدامى من الشعراء ؛ لأن القضاة كان لديهم شغف للإطلاع على مؤلفات الشعراء، والسلف الصالح للسير على نهجهم، فيذكر ياقوت [2] عن خزانة كتب ببغداد كانت تخص القاضي أبي عمر محمد بن يوسف الحنفي في عهد معز الدولة البويهي احتوت هذه المكتبة على دواوين جماعة من قدماء الشعراء.

وهناك دليل آخر على وجود المكتبات التي يمتلكها الأشخاص، فإن القاضي المعافي بن زكريا الجريري حضر إلى دار بعض الرؤساء ببغداد، وكانت هناك جماعة من أهل العلم والأدب، فقالوا للقاضي في أي نوع من العلم نتذاكر فرد عليهم المعافي بن زكريا أن خزانة (مكتبة) ذلك الرئيس قد جمعت أنواع العلوم وأصناف الأدب من شعر ونثر وغير ذلك، وطلب من صاحب المكتبة أن يرسل غلامه إليها ويأمره أن يفتح بابها، و يجيء بأي

(1) ياقوت، معجم الأدباء، ج 2، ص 893.
(2) ياقوت،معجم الأدباء،ج 4، ص 61، 62.

كتاب من اختياره، ثم يفتح الكتاب الذي اختاره الغلام، وينظر في أي نوع من العلوم هو، فنتذاكره، ونتجارى فيه ونعقب عليه [1]، وهذا يدل على أن القاضي المعافي بن زكريا كان له علم بكثير من العلوم، ولم يقتصر على علم معين، فهو فقيه عالم أديب له كثير من أبيات الشعر.

ـ القضاة ومجالس الأنس والشراب:

لقد كثرت مجالس الأنس والشراب ببغداد في العصر البويهي، فكان هناك مجلس أنس الخليفة العباسي، ومجلس آخر للأمير البويهي، وثالث للوزراء ،وشارك بعض القضاة في تلك المجالس، فكان القاضي أبو علي التنوخي ممن شارك مجلس أنس عضد الدولة البويهي، ووصف القاضي المحسن التنوخي مجلس الأنس بحضرة عضد الدولة البويهي، فكان في صدر المجلس مغني يدعى محمد بن كالة الطنبوري، وهو من جملة المغنيين، ويذكر القاضي التنوخي أنه كان في عشية من الليالي في مجلس الأنس، وكان هذا قبل انتهاء خدمته لعضد الدولة بشهور، وكانت إحدى المغنيات تغني من وراء ستارته الخاصة، وكان يجلس عضد الدولة والقاضي التنوخي في جملة من ندمائه [2].

كما كان القاضي ابن قريعة من المقربين من الوزير أبي محمد المهلبي، ونادم عز الدولة البويهي، فكان لا يفارقه [3]، فالشراب كان يقدم للكثيرين من أصحاب المناصب ببغداد حتى ذوي المناصب الشرعية،

---

(1) ابن الجوزي، المنتظم، ج 7، ص 213.

(2) التنوخي، نشوار المحاضرة ،ج 4، ص 27، 28؛ ابن خلكان، وفيات الأعيان، 6، ص 254، 255.

(3) الزركلي، الأعلام، ج 6، ص 190.

فيحكى أنه كان جماعة من الكبراء ينادمون الوزير المهلبي، ويجتمعون عنده في الأسبوع ليلتين، فمنهم ثلاثة قضاة هم: ابن قريعة، وقاضي القضاة ابن معروف، والقاضي التنوخي، وهؤلاء القضاة يسهرون الليالي في سخرية وشرب ورقص، ويعدون في الصباح بالالتزام والتحشم [1]، ورغم أنه يشك في ذلك، فإنه ليس من المعقول أن يحدث هذا من قضاة فقهاء أمثال هؤلاء، فهذا لا يقبله عقل ؛ لأن مثل تلك المجالس تقلل من هيبة القاضي داخل مجلس القضاء، وتكون السبيل الوحيد إلى الرشوة والجرح في القضاة، كما يرفضها الشرع، ويؤكد القاضي التنوخي على تلك الأفعال عندما غضب عليه عضد الدولة البويهي، وطرده من مجلس الأنس بأن عضد الدولة هو السبب فيما وصل إليه القاضي التنوخي من ملازمة مجلس الشرب والمنادمة، حتى صار يقدح في عدالته، وشاع بين أهل بغداد سوء أمره، وأصبح غير مقبول من الجميع [2].

(1) وجاء عن وصف ذلك المجلس بنص صريح وهو: "أنه كان جماعة من الكبراء ينادمون الوزير المهلبي، ويجتمعون عنده في الأسبوع ليلتين على إطراح الحشمة والتبسط في القصف والخلاعة، فمنهم ابن قريعة، وقاضي القضاة ابن معروف، والقاضي التنوخي، وما منهم إلا أبيض اللحية طويلها، فإذا تكامل الأنس وطاب المجلس، ولذا السماع، وأخذ الطرب منهم مأخذه، ووضع في يد كل واحد منهم كأس ذهب، وزنه ألف مثقال مملوء شراباً قطر بليل أو عكبرياً (نوعين من الخمور) فينمس لحيته فيه ؛ بل ينقعها فيه نقعاً حتى تتشرب أكثره، ويرش منه بعضهم على بعض، ويرقصون أجمعهم، وعليهم المصبغات (لبس مصبوغ إما بالون الأسود أو الأبيض)، والمخانق البرم، ويقولون كلما يكثر شربهم هرهر (هو خروج صوت من الفم من أثر الشرب) فإذا أصبحوا عادوا عادتهم من التزمت والتوقر والتحفظ بأبهة القضاة وحشمة المشايخ الكبراء" (انظر، التنوخي، الفرج بعد الشدة،ج 1، ص 33؛ الثعالبي، تتمة يتيمة الدهر،ج2، ص 393، 394؛ الشريبني، شرح مقامات الحريري،ج 1، ص 348؛ ابن خلكان، وفيات الأعيان ،ج 3، ص 366.

(2) ياقوت، معجم الأدباء، ج 6، ص 262، ط2،. ط ، ص 262 0

ويذكر الثعالبي [1] أن القاضي التنوخي كان يميل إلى الوزير المهلبي، وغيره من وزراء العراق، ويتعصبون له، ويعدونه ريحانة الندماء، وأفضل الظرفاء، وقد وصف مجلس الوزير المهلبي ؛ حيث كان يشتري من الورد كل ثلاثة أيام بألف دينار، ويفرش بها مجلسه، وكان يطرح باقي الورود في بركة كبيرة كانت بداره، وكان يشرب منها الجميع [2]. ولم يقتصر ذلك المجلس على القاضي التنوخي ؛ بل شاركه في ذلك كل من قاضي القضاة ببغداد ابن معروف وقاضي دائرة السندية ببغداد ابن قريعة، فقد كانوا ندماء الوزير المهلبي في عهد الخليفة العباسي الطائع لله [3].

أما عن علاقة القاضي ابن قريعة بمجلس أنس الوزير المهلبي فأورد ابن حمدون [4] أن سبب اتصال ابن قريعة القاضي بمجلس أنس الوزير المهلبي أنه كان يدير حساباً له على ضيعته، فرفع إليه حساباً فيه درهمان، ودانقان [5] وحبتان فدعا وأنكر عليه المغالطة في الحساب، فرد القاضي ابن قريعة على الوزير بأنه له طبع لا يستطيع أن يغيره، فكان جواب الوزير له لنغير لك هذا الطبع بالضرب، ثم قربه بعد ذلك، وجعله من أفراد مجلس أنسه، وأصبح بذلك نديماً للوزير المهلبي [6].

---

(1) تتمة يتيمة الدهر، ج 2، ص 393.

(2) ياقوت، المصدر السابق، ج 9، ص 138.

(3) الخزى المصري الحنفي، الطبقات السنية ،ج 4، ص 417.

(4) التذكرة، ج 9 ، ص 359.

(5) الدانق، معرب وهو سدس درهم وهو عند اليونان حبت خرنوب لأن الدرهم عندهم اثنتا عشرة حبة خرنوب، والدانق الإسلامي حبتان خرنوب وثلثا حبة خرنوب (انظر المقري الفيومي، المصباح المنير، ص 60.

(6) العماد الحنبلي، شذرات، ج 3، ص 60، 61؛ الذهبي، العبر،ج3، ص 86.

لقد ارتبط مجلس الأنس والشراب بالمغنيات المشهورات في جميع العصور والأزمان ، فكان ببغداد في العصر البويهي عدد كبير من المغنيات ذات الأصوات الجميلة التي استمتع بها القضاة من بين الطوائف ببغداد آنذاك، فمن أبرز المغنيات في العصر البويهي : " درة البصرة"، و" علية"، و "ندس" [1]، و "سلمة بنت حسنية" [2].

ويذكر التوحيدي [3]أن قاضي القضاة ابن معروف كان يستمتع بغناء المغنية "علية" إذا رجعت لحنها في حلقها الحلو الشجي بشعر ابن أبي ربيعة، وطرب القاضي إسحاق الطبري على صوت المغنية "درة البصرية" إذا غنت، وكان صوتها غاية في الحسن، وكان ابن إسحاق الطبري القاضي الشافعي يفضل سماع صوتها [4]، وكان بعض القضاة يسمعون الأغاني عقب مجالس العلم، ففي سنة (370هـ / 980م) اجتمع كل من القاضي موسى الهاشمي والقاضي أبي بكر الأبهري المالكي، ومعهم أبو عبد الله

---

(1) أبو حيان التوحيدي، الإمتاع والمؤانسة، ج 2، ص 173،ج 3، ص 172.

(2) التنوخي، نشوار المحاضرة، ج 4، ص 42.

(3) الإمتاع والمؤانسة، ج 3، ص 132؛ الرسالة البغدادية، ص، 247، 248.

ومن أغانيها التي سمعها ابن معروف وطرب عليها،

أثيري مكان البدر إن أفل البدر ... وقومي مقام الشمس ما استحر الفجر

ففيك من الشمس المنيرة نورها ... ولس لها مثلك المحاجر والثغر

التوحيد، المصدرين السابقين.

(4) أما عن أجمل أغنيات "درة البصرية" التي كان القاضي أبو إسحاق الطبري يفضلها،

يا ذا الذي زاد مسا زار ... كأنه مقتبس نار

كم بباب الدار من زهوة ... ما ضرة لو دخل الدار

لو دخل الدار فكلمته ... بحاجتي ما دخل النار

نفسي فداه اليوم من زائر ... ما حل حتى قيل قد سار

انظر أبو حيان التوحيدي، المصدر السابق، ج 3، ص 173.

الغلام الذي كان يقرأ القرآن بصوت حسن، وكان يغني بصوت عذب، ففي نهاية الاجتماع غنى لهم، وسمع ذلك القاضي أبو علي التنوخي، وشاهد المجلس ؛ حيث ذكر أنه لا يستطيع أن يفتي بشيء من حظر وإباحة للغناء بعد أن رأى هذا المجلس [1].

ومن أسوأ القضاة الذين انغمسوا في تلك المجالس القاضي الأبيوردي الشافعي أحد قضاة بغداد في العصر البويهي، فكان يعقد له مجلس للإملاء، وكتب الناس عنه، وكان من كبار الفقهاء على المذهب الشافعي ببغداد آنذاك، ومن أعدل القضاة، وفي نهاية عمره ترك طريق الصواب وانحرف إلى مجالس الأنس والشراب، وغير زي القضاة زي الهيبة والوقار، ولبس زي اللهو والشراب حتى توفي سنة (370هـ/ 980م)، وهو على تلك الحال [2].

وهنا لابد من الإشارة إلى أن القضاة الذين سلكوا ذلك الطريق من الشرب ببغداد في العصر البويهي قلة قليلة بمقارنتهم بالقضاة الزهاد، أمثال قاضي القضاة ابن أم شيبان المالكي فكان لا يفضل حضور مجلس الأنس والشراب ببغداد، فعندما عقدعضد الدولة البويهي مجلس الأنس والشراب احتفالاً بعيد ميلاده الذي مر عليه سنة شمسية، وقد حضر ذلك المجلس

---

(1) ومن أبرز أغنيات ذلك الغلام الذي يدعى عبد الله،

خطت أناملها في بطن قرطاس رسالة بعبير لا بأنفاس

انظر فديتك لي من غير محتشم فإن حبك لي قد شاع في الناس

وكان قولي لمن أدى رسالتها قف لي لأمشي على العينين والراس

انظر ابن حمدون، التذكرة ،ج 9، ص 945.

(2) ابن حجر العسقلاني، لسان الميزان، ج 1، ص 345.

المغنيين والندماء، وكان من بينهم القاضي المحسن التنوخي، ثم يجيء المهنئون وفي مقدمتهم قاضي القضاة ابن أم شيبان على باب الدار التي يعقد فيها مجلس الأنس، فعندما علموا بحضور قاضي القضاة ابن أم شيبان تعجبوا منْ هذا لأنه لا يحضر مجالس الأنس والشراب، فأخرج له عضد الدولة البويهي الحاجب ليصف له حال المجلس بأنه يوم للغناء والنبيذ، وقد أمر عضد الدولة البويهي أنه إذا أحب الدخول فأدخله قبلهم جميعاً، ولكن قاضي القضاة ظنه أنه يوم لا شراب فيه ولا غناء، فعندما سمع ذلك من حاجب عضد الدولة آثر الانصراف، ولم يدخل المجلس [1]، وهناك أمثلة عديدة على ذلك تدل على مدى زهد قضاة بغداد في العصر البويهي.

ـ نوادر القضاة:

بجانب القضايا الشرعية كانت هناك قضايا هزلية يستدل من محتواها على الدليل الشرعي، ولم يقتصر مجلس القضاء على هذا ؛ بل كانت هناك نواد تحدث داخل المجلس بين القضاة، وأصحاب الدعاوى، أو بين القضاة وعامة بغداد، فقد كان القاضي ابن قريعة في مجلس الوزير المهلبي، فوردت عليه دعوة سخيفة مضحكة بين صاحب حمام ببغداد وشخص من العامة كان مريضاً فدخل الحمام للشفاء، فجلس في الحوض فخرجت منه ريح فتحول الماء زيتاً، وادعى كل واحد منهما أنه يستحق الزيت، وكان الذي دفع بتلك القضية الهزلية أحد الأمراء البويهيين ببغداد، ولم يرفض

(1) ياقوت، معجم الأدباء، ج 6، ص 258، 259، ط. الهندية.

القاضي ابن قريعة القضية ؛ بل حكم لكل واحد منهم النصف في الزيت بشرط عدم استعماله في أغذيتهم [1].

والملفت للنظر أنه كان ببغداد سنة (368هـ/ 978م) القاضي أحمد بن سيار قاضيَ دائرة الشرقية والحريم ببغداذ فكان مجلسه به كثير من النوادر المضحكة بسبب هيئته وملبسه في المجلس[2]، كما يورد العمري [3] أن القاضي الدامغاني يورد من النوادر المداعبات في مجلس القضاء والحكايات المضحة، وأيضاً ما ورد في مجلس قضاء ابن قريعة عندما سأله أحد المدعين عن حد القفا، فرد عليه القاضي بجواب غاية في الظرافة [4]، ومن النوادر التي كانت تحدث في مجلس القضاء ما أورده القاضي المحسن التنوخي [5] أنه حضر مجلس قاضي القضاة ببغداد، فتقدم إليه رجلان، وادعى أحدهما على الآخر شيئاً، فذكر أنه طلب من المدعى عليه الإجابة عما وجه إليه من تهم، فضرط بفمه [6]، فقال المدعي يسخر بك أيها القاضي، فأمر القاضي غلامه أن يصفع، فرد عليه الغلام من أصفع الذي سخر منك، أم الذي ضرط عليك؟ فرد عليه القاضي بقوله دعهما، واصفح

---

(1) ابن حمدون، التذكرة، ج 7، ص 247؛ الصلد الحنبلي، شذرات، ج 3، ص 60، 61.

(2) ياقوت، معجم الأدباء، ج 6، ص 175؛ آدم متز، الحضارة الإسلامية، ج 2، ص 317.

(3) مسالك الأبصار في ممالك الأمصار ،ج 6، ص 56.

(4) فكان جواب القاضي (ما اشتمل عليه جريانك (الخرقة العريضة على القفا أو بمعنى الجيب)، وما زحك فيه إخوانك، وأدبك فيه سلطانك، وباسطك فيه غلمانك، فهذه حدود أربعة لحد القفا (انظر ابن خلكان، وفيات الأعيان،ج 4، ص 383، الجواليقي، المعرب من الكلام الأعجمي، ص 99.

(5) نشوار المحاضرة ،ج 6، ص 178.

(6) ضرط بفمه، أي أخرج من بين شفتيه صوتاً استهزاء بالمخاطب (انظر التنوخي، المصدر السابق،ج6، هامش (2) ،ص178.

نفسك، تلك القضية توحي على مدعى غباء بعض الغلمان في مجلس القضاء، فلابد أن يكون الغلام شديد الذكاء بما يأمر القاضي، الأمر الثاني أن جزاء من يحدث أي صوت داخل مجلس القضاء أثناء الفصل في القضايا كان العقاب له الضرب.

أما عن النوادر التي كان تحدث بين القضاة والعامة، أو القضاة أنفسهم فكان علي بن المحسن التنوخي حسن النادرة "اجتاز يوماً في بعض الدروب ببغداد فسمع امرأة تسأل أخرى لمعرفة عمر ابنتها، فكان ردها عليها رزقتها يوم صفع القاضي التنوخي، وضرب بالسياط فسمع ذلك القاضي التنوخي فقال لها يا بظراء (ضرب من ضروب الشتائم) صار صفعي تاريخ ابنتك، ولم تجدي تاريخاً غيره [1]". هذا يعني أن الأحداث التي كانت تحدث مع القضاة من قتل أو نفي أو تعذيب، كانت تظل في أذهان أهل بغداد باعتبار أن القضاة من رموز المجتمع، فكانوا يؤرخون أولادهم بتلك الأحداث المعروفة المشهورة لدى مؤرخين بغداد آنذاك.

ومن أبرز النوادر التي حدثت مع القضاة أنفسهم ما ذكر أبو العلاء الواسطي أن قاضي القضاة ابن معروف وابن قريعة كانا يسيران يوماً بواسط فدخلا درب الصاغة، فتأخر ابن قريعة، وتقدم عنه ابن معروف قاضي القضاة، ثم طلب ابن معروف من القاضي ابن قريعة أن يتقدم عنه، فرد عليه ابن قريعة " إن تقدمت فحاجب، وإن تأخرت فواجب" [2]، وهذا

(1) الكتبي، فوات الوفيات والذيل عليه، م3، ص 61، 62.

(2) الخطيب، تاريخ بغداد، ج 2، ص 367؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج 7، ص 91.

يدل على مدى الاحترام المتبادل بين القضاة ببغداد فالقاضي يحترم قاضي القضاة ؛ لأنه يرأسه في المنصب ؛ بحيث يجعله في مرتبة المعلم المربي، فكان حريصاً بأن يمشي خلفه.

وبالنظر إلى تلك النوادر التي كانت تجري بين القضاة أنفسهم نجد أنها تعبر عن واقع ملموس من التقدير والاحترام والعطف، فعلى سبيل المثال كان أبو بكر الدقاق القاضي الشافعي ينوب عن أبي الحسن الضبي في القضاء، وكان فيه دعابة، فحكى أنه دخل الحمام بغير مئزر، فبلغ ذلك القاضي الضبي، فظن أنه فعل ذلك لفقره، فبعث إليه مآزر كثيرة فرئي بعد ذلك في الحمام بغير مئزر، فسأله القاضي الضبي عن سبب فعله، فرد عليه بأسلوب غاية في الاحترام والتقدير "يا سيدي يأخذني به ضيق التنفس" (1) هذا برهان على مراعاة القاضي لنائبه، وتفقد أحواله، ويعكس ذلك الموقف حسن الرد علي من هو أعلى في المنصب منه، ثم يذكر السبب في عدم ارتداء تلك الملابس التي بعثها إليه القاضي الضبي، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على زهد ذلك القاضي والمحافظة على هيبته ؛ لأن قبول مثل ذلك يكون جرح في القاضي بمجلس القضاة.

وكذلك ما حدث مع القاضي الطبري الشافعي عندما عاقه مجرى كبير من الماء، فقفز منه إلى الشط الآخر فتعجب من حضروا الموقف من أهل العلم، وقالوا له:" يا سيدنا القاضي لا تفعل هذا فإن أعضاءك تضعف، وقد تصاب بكسر من تلك القفز، فكان رد القاضي أبي الطيب عليهم :أن

(1) ابن الجوزي، المنتظم، ج 7، ص 91.

هذه أعضاءنا حفظناها من معاصي الله فحفظها الله علينا [1] "، وهناك كثير من النوادر التي حدثت مع قضاة بغداد في العصر البويهي تدل على قوة عزيمة القضاة وسرعة الرد.

ـ أعلام القضاة ببغداد وأثرهم الفكري:

ـ القاضي عبد الوهاب بن نصر المالكي:

ولد القاضي أبو محمد عبد الوهاب بن علي بن نصر بن أحمد التغلبي البغدادي، وأخبر القاضي عن ولادته أنه ولد يوم الخميس السابع من شهر شوال سنة (362هـ/ 972م) ببغداد، والقاضي أبو محمد الفقيه المالكي يرتفع نسبه إلى قبيلة تغلب التي كانت منازلها في شمال العراق، وقد نشأ القاضي عبد الوهاب في ظل أسرة علمية، فوالده أبو الحسن علي بن نصر من أعيان الشهود العدول ببغداد (ت 391هـ/ 1000م) [2]، وكان القاضي عبد الوهاب يتنقل بين محافل التدريس ومجالس العلماء في مساجد بغداد حتى ذاع صيته، وعلا نجمه، حتى صار مقصد المغاربة من المالكية في الشرق وانتهت به، و بمعاصريه المدرسة المالكية ببغداد.

وأما ما يدل على حسن أخلاقه وكرمه أنه كان ينفق من ماله على طلابه، مع أنه كان بحاجة شديدة إلى هذا المال، فقد ترك له والده بعض

(1) ابن الجوزي، كتاب صفة الصفوة، ج 2، ص 278.
(2) ابن خلكان، وفيات الأعيان ،ج 3، ص 222.

الأموال، فأنفقها كلها على طلاب العلم [1]، وقد عاش القاضي في بغداد العاصمة العلمية والسياسية الأولى، فكانت قبلة العلماء، وموطن المحققين في كل فروع العلم، وقد عاصر القاضي عبد الوهاب كل من الخليفة الطائع لله (363 ـ 393هـ/ 973 ـ 1002م)، والخليفة القادر بالله (393 / 422هـ / 1002 ـ 1030م).

أما أثر القاضي عبد الوهاب الفكري، فكان القاضي فقيهاً وأديباً وشاعراً، قال العماد [2]،" وهو أحد الأعلام الذي انتهت إليه رئاسة المذهب من خلال اهتمامه العلمي بالفقه والأصول حتى عرفت منزلته لدى بقية المذاهب"، وذكر ابن تغري بردي [3] كان شيخ المالكية في عصره وعالمهم، وذكر الخطيب [4]" لم نلق من المالكية أفقه منه". أما الشيرازي فيقول [5] :"سمعت كلامه في مجلس المناظرة وكان من أنظر الناس ببغداد، وكان فقيهاً متأدباً شاعراً، له كتب كثيرة في كل فن".

ويقرر القاضي عبد الوهاب في كتاباته عن الشروط التي يجب توافرها في القاضي: أن يكون قاضياً غير عامي، ومن أهل الاجتهاد، عارفاً بالكتاب والسنة، وطرق الاجتهاد، وترتيب الأدلة، وكيفية النظر فيها، وتخريج الفروع على الأصول، وصرح القاضي بأنه يعتبر نفسه مجتهداً،

(1) القاضي عياض، ترتيب المدارك، ج 7، ص 221.
(2) شذرات الذهب ،ج 3، ص 223؛ الذهبي، العبر، ج 3، ص 149.
(3) النجوم الزاهرة ،ج 4، ص 476.
(4) تاريخ بغداد ، ج 11، ص 31.
(5) طبقات الفقهاء، ص 168.

كما نقل عنه السيوطي [1]، وادعى القاضي عبد الوهاب أحد أئمة المالكية الاجتهاد في كتابه "المقدمات" وعده الشيرازي [2] من أكمل المجتهدين الذين لقيهم.

وللقاضي عبد الوهاب دور كبير في تأصيل فكر المدرسة البغدادية من خلال التنافس المذهبي الذي كان يثير الجدل وتطلب الظهور من خلال المناظرات التي تعقد بينهم، فكان الاهتمام جلياً من قبل الفقهاء المالكية للمدرسة البغدادية في تأصيل الأصول، وتقعيد القواعد نتيجة تأثرهم بالبيئة الفكرية في العصر البويهي التي تقوم على الرأي وإعمال العقل، وكان الإمام الباقلاني القاضي رائد هذا المنهج الاستدلالي، الذي ترك بصمات على تلميذه القاضي عبد الوهاب، فكان إعجاب الأستاذ بتلميذه واضحاً من خلال مخاطبته عمران الفارسي (ت 430هـ/ 1038م)" لو اجتمعت في مدرستي أنت وعبد الوهاب بن نصر لاجتمع فيهما علم مالك، أنت تحفظه، وهو ينصره، لو رأكما مالك لسر بكما [3]".

أما مؤلفات القاضي العلمية فهي تربو على خمسة وعشرين منها :"التلقين"، وكان سبب تأليف ذلك الكتاب إثبات المسائل الفقهية على مذهب مالك، "وشرح المدونة"، و"أوائل الأدلة في مسائل الخلاف بين فقهاء الملة"، وجاء ذلك الكتاب لما حدث في العصر البويهي من خلاف بين المذاهب المختلفة ببغداد في مسائل الشريعة الإسلامية، وحاول من خلاله التوفيق بين

(1) حسن المحاضرة ،ج 1، ص 314.

(2) طبقات الفقهاء، ص، 127.

(3) القاضي عياض، ترتيب المدارك، ج 7، ص 246؛ النباهي، تاريخ قضاة الأندلس، ص 37.

المذاهب من وجهة نظر الفقه المالكي، وله "اختصار عيون الأدلة لشيخه القاضي ابن قصار" قاضي بغداد وهو كتاب اختصر فيه المسائل الفقهية التي وردت عن القاضي ابن قصار قاضي بغداد في العصر البويهي، ويذكر في مقدمة ذلك الكتاب العرفان بالجميل له في تأصيل المذهب المالكي ببغداد، وهكذا فإن القاضي قام بدور تأصيل المدرسة البغدادية في العصر البويهي عن طريق مؤلفاته الأصولية القيمة، ومنها: " الملخص" ، و "الإفادة"، "والمقدمات في الأصول"، والمفاخر، و"المروزي في الأصول"، و"المختصر" [1]، وغيرها من المؤلفات لذلك يمكن أن نطلق عليه صاحب الفكر المذهبي الأصولي.

ـ القاضي أبو بكر الباقلاني المالكي الأشعري:

هو القاضي محمد بن الطيب بن محمد، أبو بكر القاضي المعروف بابن الباقلاني المتكلم على مذهب الأشعري من أهل البصرة، سكن بغداد، وسمع بها الحديث من أبي بكر بن مالك القطيعي [2]، وصنف التصانيف الكثيرة المشهورة في علم الكلام وغيره، وكان في علمه أوحد زمانه ، وانتهت إليه الرياسة في مذهب مالك، وكان موصوفاً بجودة الاستنباط

(1) الصفدي، الوافي بالوافيات ، ج19، ص 311؛ صبحي محمد جميل، القاضي عبد الوهاب، مجلة كلية الشريعة والقانون بطنطا 2002م، ص، 1337 ــ 1349.

(2) الخطيب، تاريخ بغداد ، ج 5، ص 379، الباقلاني، تمهيد الأوائل، ص 9.

وسرعة الجواب، وكان كثير التطويل في المناظرة مشهوراً بذلك عند جماعة المسلمين [1].

أما عن المجتمع الفكري الذي عاش فيه القاضي الباقلاني، وأثبت جدارته فيه فهو العصر البويهي ببغداد، فلم تكن مشكلة فقهاء السنة قاصرة على تيار المعتزلة كتيار فكري، وإنما تجسدت على الساحة الفكرية في القرن(الرابع الهجري / العاشر الميلادي)، وخاصة فترة بني بويه ببغداد التي ظهرت بها تيارات الفكر الشيعي التي أصبحت تساندها قوى سياسية في المشرق والمغرب، فقد كانت الخلافة الفاطمية في مصر تعمل على نشر مذهبها الشيعي الإسماعيلي، وهو المذهب الذي يحصر الإمامة في إسماعيل بن جعفر الصادق، ثم في ابنه محمد بن إسماعيل، ثم في الأئمة من بعده [2]، ومنهم الخلفاء الفاطميون.

وللوقوف في وجه الفاطميين بذل القاضي الباقلاني كل ما في وسعه في الرد عليهم، ودحض حججهم عن طريق الأسلوب الجدلي، وهو التفكير الحر الذي تفوق به القاضي الباقلاني على دعاة الخلافة الفاطمية، وصنف كتاباً في الرد على هؤلاء وسماه "كشف الأسرار وهتك الأستار" بيّن فيه فضائحهم وقبائحهم، و ذكر فيه القاضي الباقلاني تكفير الفاطميين وانتسابهم إلى اليهود والمجوس، وإن رأس دولتهم ملحد حاول قدر المستطاع القضاء

(1) ابن خلكان، وفيات الأعيان ،ج 4، ص 269، 270.

(2) الشهرستاني، الملل والنحل ،ج 1، ص 192.

على شرائع الإسلام، وأنكر الخلافة، وأنها ليس لها أساس من الواقع، كل ما في الأمر أن قوتهم العسكرية جعلتهم ينتسبون إلى أهل البيت [1].

وهناك فرقة شيعية أخرى لا تقل عن الإسماعيلية في انتشارها وخاصة ببغداد، وهي فرقة الإمامية الإثنا عشرية، وهم الذين يرون أن إمامة لعليؓ وأبنائه من السيدة فاطمة الزهراء جزء لا يتجزأ من صحة العقيدة، فقد جعلوا الإيمان بالأئمة والانضواء تحت لواء إمام العصر إحدى أركان العقيدة الأساسية [2]، وكانت تلك الأفكار قريبة جداً من القاضي الباقلاني الذي يعيش معهم في مجتمع تسوده الأفكار المختلفة، فقد ناظرهم في مذهبهم، وكسر شوكتهم ببغداد، وتفوق عليهم بما امتلك من قدرات الجدل والمناظرة كما حدث مع الشيعة الإمامية، وخاصة مع الشيخ المفيد [3] ؛ رئيس الشيعة الإمامية ببغداد وفقيههم، وكان يخشى القاضي الباقلاني في المناظرة، وكان يطلق عليه الشيطان لقوة أسلوبه الفكري في المجادلة وسرعة الرد عليهم [4]، وكلمة شيطان تحتوي على معاني كثيرة منها تفوقه عليهم، ونشر مذهبه بينهم، وقوة حججه التي تخرص ألسنتهم عن الكلام.

كما ناظر القاضي الباقلاني المعتزلة ناصراً مذهبه الأشعري، فاستدعاه عضد الدولة إلى بلاطه في شيراز لينافس كبير المعتزلة، وليثبت أنه يفضله فكراً، فانتصر على بشر بن الحسين قاضي قضاة شيراز

---

(1) ابن الجوزي، المنتظم، ج 7، ص 186.

(2) الأشعري، مقالات الإسلاميين، تحقيق محمد محي الدين، ، بـ. ط القاهرة 1969م، ص 89، 90 .

(3) _ Martin , J, The the ology of Ashikh Almufid, p. 135, 156.

(4) الخطيب، تاريخ بغداد،ج 5، ص 379؛ السمعاني، الأنساب، ج 1، ص 265ـ 267.

المعتزلي وزعيهم [1]، ويمكن أن نطلق على فكر القاضي فكراً مذهبياً سياسياً هجومياً، ويعد الباقلاني أنبه متكلمي المدرسة الأشعرية، وأنه أول من أوجد لبعض أفكار الأشاعرة شكلها الصحيح، وهو إمام وقته، وعالم عصره، المرجع فيما أشكل على غيره، ومن كلام القاضي الصيرفي الحنفي فيه: "كان صلاح القاضي أكثر من علمه، وما نفع الله هذه الأمة بكتبه [2] " ويذكر الخطيب البغدادي [3] "كل مصنف ببغداد إنما ينقل من كتب الناس إلى تصانيفه سوى القاضي أبي بكر فإن صدره يحوي علمه وعلم الناس، وكان القاضي أبو بكر الباقلاني الأشعري يهم بأن يختصر ما يصنفه، فلا يقدر على ذلك لسعة علمه وكثرة حفظه".

وأنه كان لا ينام كل ليلة حتى يكتب عشرين ورقة خلال فترة طويلة من عمره، فانتشرت عنه تصانيف كثيرة منها :"التبصرة"، "ودقائق الحقائق"، و "التمهيد في أصول الفقه" الذي ألف للأمير عضد الدولة البويهي وأهداه له، ويحتوي ذلك الكتاب الرد على المعتزلة والشيعة والنصارى واليهود ومحض حججهم، وتكلم فيه عن المجوس والطقوس التي يقومون بها، وغيرها من الديانات الوثنية.

وكان السبب في تأليف هذا الكتاب هو انتشار تلك المذاهب والديانات في ظل الدولة البويهية التي وجدت فيها متنفساً لنشر أفكارها الدينية

(1) القاضي عياض، ترتيب المدارك،ج 2، ص 206، 207؛ فواد سزكين، تاريخ التراث العربي، ج 2، ص 284.

(2) النباهي، تاريخ قضاة الأندلس، ص 37.

(3) تاريخ بغداد، ج 5، ص 380.

والعقائدية، فكان لابد من رادع لدحض تلك الأفكار، ومن أبرز مؤلفاته: "شرح الإبانة"، و"الجامع الكبار والصغار"، ومن أحسنها كتاب في الرد على الباطنية الذي سماه "كشف الأسرار وهتك الأستار"، فكانت كل مؤلفاته فكراً هجومياً، وقد اختلفوا في مذهبه في الفروع، فقيل شافعي، وقيل مالكي [1]، ويذكر النباهي [2] أنه كان يفضل أن يكتب بالمداد، لأنه أسهل عليه من الكتابة بالحبر، فإذا صلى الفجر، دفع إلى بعض أصحابه ما ضبطه من تصنيف في ليلته، وأمر بقراءته عليه.

وأخذ عنه العلم جماعة لا تعد لكثرتها ، ومنهم القاضي أبو محمد عبد الوهاب بن نصر، ومن أهل المغرب أبو عمران الفاسي (ت 430هـ/ 1038م) [3]، كان البعض يقول: لو أوصى رجل بثلث ماله أن يدفع إلى أفصح الناس لوجب أن يدفع لأبي بكر الأشعري، وذكر القاضي البيضاوي الشافعي قال: رأيت في المنام كأني دخلت مسجدي الذي أدرس فيه، فرأيت رجلاً جالساً في المحراب، وآخر يقرأ عليه، ويتلو تلاوة لا شيء أحسن منه، فقلت: من هذا القارئ، ومن الذي قرأ عليه؟ فقيل لي: أما الجالس في المحراب، فهو رسول الله ρ، وأما القارئ فهو أبوبكر الأشعري يدرس عليه الشريعة [4].

---

(1) ابن كثير، البداية والنهاية، ج 11، ص 299؛ الذهبي، دولة الإسلام،ج 1، ص 300؛ الزركلي، الأعلام، 6، ص 176.

(2) تاريخ قضاة الأندلس، ص 37.

(3) النباهي،تاريخ قضاة الأندلس،ص37.

(4) الخطيب، تاريخ بغداد ، ج 5، ص 380.

وتوفي القاضي أبو بكر الباقلاني آخر يوم السبت، ودفن يوم الأحد لسبع بقين من ذي القعدة سنة (403هـ/ 1012م) ببغداد، وصلى عليه ابنه الحسن، ودفنه في داره بدرب المجوس، ثم نقل بعد ذلك فدفن في مقبرة باب حرب [1].

ـ القاضي أبو سعيد السيرافي الحنفي:

هو الحسن بن عبد الله بن المرزبان أبو سعيد القاضي السيرافي النحوي، سكن بغداد، وحدّث بها عن محمد بن أبي الأزهر، وكان يسكن بالجانب الشرقي، وكان أبوه مجوسياً اسمه بهزاد، فسماه أبا سعيد عبد الله[2]، وذكر ابن النديم [3] أن مولد أبي سعيد بسيراف [4]، وفيها ابتدأ بطلب العلم، ومضى إلى عمان فتفقه بها ثم عاد إلى سيراف، ومضى إلى بغداد بعد ذلك، فخلف أبا محمد بن معروف قاضي القضاة على قضاء الجانب الشرقي، وكان على مذهب أبي حنيفة، وكان أستاذاً في النحو، ثم استخلفه على الجانبين من بغداد ومولده سنة (290هـ/ 902م) [5].

---

(1) ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج 4، ص 269، 270.

(2) الخطيب، المصدر السابق ،ج 7، ص 341؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ج 11، ص 294؛ العماد الحنبلي، شذرات، ج 3، ص 65.

(3) الفهرست، ص، 68.

(4) سيراف بليدة على ساحل البحر من فارس رأيته أنا وبه أثر عمارة قديمة وجامع حسن إلا أن الغالب عليها الخراب (انظر ياقوت، معجم الأدباء، ج 2، ص 876.

(5) ابن الجوزي، المنتظم، ج 7، ص 95؛ ابن خلكان، وفيات الأعيان،ج 2، ص 78؛ ابن الوردي، تاريخ ابن الوردي، ج1، ص 293؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج 4، ص 133؛ العماد، شذرات ،ج 3، ص 65.

و أثر القاضي السيرافي ظاهر بين جنبات بغداد، فكان موهوباً في معرفته بالنحو والفقه، واللغة، والشعر، والعروض، والقوافي، والفرائض، والقرآن، والحديث، وعلم الكلام والحساب والهندسة، أفتى في جامع الرصافة ببغداد خمسين سنة على مذهب أبي حنيفة، فما وجد له خطأ، ولا عثر منه على زلة، وقضى ببغداد وشرح "كتاب سيبويه" في ثلاث آلاف ورقة بخطه، فما جاراه فيه أحد، ولا سبقه الى تمامه إنسان، وهذا مع الثقة والديانة والأمانة والرواية[1].

ولقد كان تحدي السيرافي للمجتمع الذي يعيش فيه تحدي من نوع جديد بفكر بعيد عن المشاحنات المذهبية، فقد كان شغله الشاغل العلم والسعي إلى مصالح أهل بغداد في حقبة تغمرها التيارات الفكرية المضادة كل فكر يسعى للتفوق على الآخر، فخرج السيرافي من تلك الدائرة، وصب كل اهتمامه في الفقه واللغة والنحو والعروض وغيرها من العلوم، فوجدنا على الصعيد الاجتماعي أنه الفقيه الذي يجيب عن الأسئلة الفقهية من اجتهاده مع مراعاة الحدود الفقهية المتعارف عليها.

وكان أبو سعيد يفتي على مذهب الإمام أبي حنيفة وينصره، فجرى حديث عن تحليل النبيذ والقدر الذي لا يسكر ويسكر، فنصح بتركه، والعدول عنه ؛ لأنه يسبب الضرر بالعقل والكبد والذهن، ويولد القروح في

(1) ياقوت، معجم الأدباء، ج 2، ص 878.

الجوف، فهو يزين لشاربه إتيان الكبائر، وإضاعة الصلاة، والحنث في الأيمان، فهو مرفوض من ناحية العقل والاستحسان [1].

ولم يقتصر دور القاضي السيرافي الفقيه الواعظ عند ذلك، فوجد أنه كان يجعل مجلس قضائه مفتوحاً أمام عامة بغداد ليس فقط لحسم القضايا المتعلقة بالمنازعات أو إقامة الحدود ؛ بل للوعظ عند ما تحل كارثة من الكوارث الطبيعية ببغداد، فكان قد ظهر ببغداد والعراق عامة أسراب من الجراد فأضرت بالزروع والثمار، وغلت الأسعار، وأثرت في أحوال الناس، فحضر أهل بغداد مجلس قضاء أبي سعيد السيرافي، وكل واحد منهم شكى حاله، فوعظهم وهون عليهم الأمر، وذكر لهم أن الجراد جند من جنود الله مأمور [2].

ويذكر أبو حيان [3] أن الصاحب ابن عباد كان يتعصب له، ويقدمه على أهل بغداد، فكان أثر القاضي السيرافي الفكري الذي ورد عنه في مصنفاته ، فله "شرح كتاب سيبويه" [4] ، ألفات القطع والوصل "وكتاب الإقناع في النحو"، لم يتمه، فأتمه ابنه يوسف، وكان يقول "وضع أبي النحو في المزابل بـ"الإقناع" يريد أنه سهله حتى لا يحتاج إلى مفسر، وكتاب شواهد كتاب سيبويه، "وكتاب الوقف والابتداء"، و"كتاب صنعة الشعر والبلاغة"، "وكتاب المدخل إلى كتاب سيبويه"، و"كتاب جزيرة

(1) ياقوت، معجم الادباء،ج2، ص884، 885.

(2) نفسه، ص 882.

(3) أخلاق الوزيرين، ص 401، 402؛ ياقوت، معجم الأدباء،ج2، ص 892.

(4) ابن كثير، البداية والنهاية ،ج 11، ص 294؛ العماد الحنبلي، شذرات، ج 3، ص 65.

العرب" [1]، فكل مؤلفات القاضي توحي أنها فكراً ثقافياً اجتماعياً، ولم يكن فكراً هجومياً سياسياً، كما كان عند القاضي أبي بكر الباقلاني، وكان يذكر عنه الاعتزال، ولم يكن يظهر منه شيئاً، وكان نزيهاً عفيفاً حسن الأخلاق، توفي سنة (368هـ/ 978م)عن أربع وثمانين سنة، ودفن في مقبرة الخيرزان بعد صلاة العصر [2] يوم الاثنين الثاني من رجب في خلافة الطائع لله [3].

ـ أقضى القضاة الماوردي الشافعي:

علي بن محمد بن حبيب أقضى القضاة أبي الحسن الماوردي البصري الشافعي، ولى القضاء ببلدان كثيرة، ثم سكن بغداد، وتفقه على أبي القاسم الصيمري بالبصرة، وارتحل إلى أبي حامد الإسفرائيني الشافعي قاضي بغداد في العصر البويهي، ولد أبو الحسن في البصرة سنة (346هـ/974م)، وعرف بالماوردي نسبة إلى صنع ماء الورد وبيعه [4]، عاصر الماوردي الخليفة القادر بالله (381ـ 422هـ/ 991 ـ 1031م) والخليفة القائم بأمر الله (422 ـ 467هـ/ 1031 ـ 1074م)، وعمل في خدمتهما في فترة النفوذ البويهي ؛ حيث شهد مرحلة التسلط البويهي على الخلافة العباسية ببغداد، ومرحلة الانهيار، ودخول السلاجقة بغداد، فكّرث

---

(1) ياقوت، معجم الأدباء ،ج 2، ص 878؛ الذهبي، دول الإسلام ج 1، ص 250.

(2) ابن الخطيب، تاريخ بغداد ، ج 7، ص 342.

(3) ياقوت، معجم الأدباء ،ج2، ص 876؛ ابن خلكان، وفيات الأعيان،ج 2، ص 78.

(4) الصفدي، الوافي بالوفيات ،ج 6ق،21 ص 45 ؛ ابن القاضي شهبه، طبقات الشافعية، ج 1، ص 418؛ ابن كثير، طبقات الفقهاء الشافعيين، ج 1، ص 387.

الماوردي فكره للدفاع عن الخلافة العباسية، وردع جميع الأفكار المناهضة لها، أمثال مفكري الشيعة الإسماعيلية بمصر أو الشيعة عامة ببغداد.

و تعددت إسهامات الماوردي في الفكر السياسي الإسلامي عامة والبويهي على وجه الخصوص، وخاصة كتاب "الأحكام السلطانية" الدستور السياسي، وشغل مكانة بارزة بين معاصريه، وخاصة في ميدان الفكر السياسي والإدارة [1].

إن أثر الماوردي الفكري يمكن تقسيمه إلى قسمين: أو لهما تأثيره كمنظم سياسي، وثانيهما عن دوره كمنظر سياسي ؛ حيث إن أكثر من ثلثي كتاب الأحكام السلطانية يختص في الاعمال الحكومية أمثال: الإمامة والوزارة، وغير ذلك كتنظيم سياسي، أما عن دوره كمنظر، فإنه كان مبنياً أكثر على استنتاجات العدالة القضائية والمنطقية المستخلصة من نصوص القرآن والحديث، ووضع النظريات الأساسية، ونتيجة لذلك كانت للنظرية أهميتها فقط،إذا كان للمفكر يواجه صعوبات داخل المجتمع الذي يعيش فيه، فيساهم في التغيير إلى الأفضل.

فمثلاً الإمامة بالنسبة للماوردي هي :"خلافة للنبوة في الأعمال الدنيوية للمحافظة على العقيدة والمجتمع [2]، ونظراً للظروف السياسية التي جعلت الماوردي كمفكر في خدمة الخليفة العباسي القائم بالله كان من الضروري أن يحيط الخلافة بهالة من الدين لغرض المحافظة على مظهر الخليفة عديم

---

(1) - AL – Baghdadi, Al Mawardi's cantributian to Islanic political Thought, p. 327, 327.

(2) سبط بن الجوزي، مرآة الزمان (440 – 490هـ)، ص130؛
LAoust, La pen see et L 'actian politique dal – Mawardi, R. EI , p.11 – 92.

السلطة في ظل البويهيين، وفي ظل فكر مضاد له من مفكري الفاطميين الذين يسعون إلى إثبات الخلافة فيهم.

إذن فإن الماوردي صاحب فكر "سياسي مذهبي نظري" والذي يوضح ذلك في مؤلفاته، فمنها تفسير القرآن سماه النكت والعيوب، وكتاب الحاوي في الفقه في عشرين مجلداً، وكان سبب تأليف ذلك الكتاب نصرة المذهب الشافعي، وتوضيح المسائل الفقهية التي كانت مجال جدل بين الفقهاء على المذاهب المختلفة ببغداد في العصر البويهي. وله كتاب "الإقناع" في الفقه أيضاً، وأدب الدين والدنيا، والأحكام السلطانية، وسياسة الملك، وقوانين الوزارة، وكان الهدف منه وضع النظريات والقواعد الأساسية لتنظيم الهيئات الحكومية في العصر البويهي الذي ساده الوساطة السياسية، ووراثة المناصب الإدارية والحكومية، ومن مؤلفاته "تعجيل النظر وتسهيل الظفر"، وكتاب في النحو [1]، ومع كثرة هذه المؤلفات فإن بعضها ما زال مفقوداً لم نعثر عليه بعد، وأهم هذه الكتب المفقودة كتاب في البيوع ، وكتاب في النحو، وكتاب في الإقناع، وفي الفقه الشافعي، وغيرها مما يدل على كثرة مؤلفات الماوردي، وتنوع اتجاهاته في التأليف بين الفقه والحديث واللغة والأدب[2]. توفي الماوردي في شهر ربيع الأول

(1) الصفدي، الوافي بالوفيات ،ج 6، ص 451؛ السبكي، طبقات الشافعية الكبرى، ج 5، ص 270، العمري، مسالك الأبصار، ج 6، ص 206.

(2) فتحي أبو سيف، الماوردي، ص، 423.

سنة(450هـ/1058م)، وله من العمر ست وثمانين سنة، تولى منصب أقضى القضاة ما يقرب من عشرين عاما [1].

ـ القاضي الخرزي الظاهري:

ويذكر ابن النديم [2] أنه أبو الحسن عبد العزيز بن أحمد الأصفهاني أحد علماء الظاهريين في عصره والمتمكنين من المذهب، ولاه عضد الدولة قضاء الربع الأسفل من الجانب الشرقي ببغداد، أخذ عن قاضي القضاة بشر بن الحسين الظاهري، وقدم من شيراز في صحبة عضد الدولة البويهي [3]، ويذكر الشيرازي [4] المعاصر له أنه كان نظاراً هو وأبو حامد الإسفرائيني القاضي الشافعي، وأنه ما رأى أنظر منهما ببغداد في العصر البويهي، وجاء إلى بغداد هو والقاضي أبوبكر الباقلاني الأشعري، وعنه أخذ فقهاء بغداد من أهل الظاهر، وأخذ عنه ابن له رأيته وكان يناظر، وأخذ عنه محمد إسماعيل بن عبيد الله بن الأخضر، وكان من أجلاء شهود قاضي القضاة ببغداد.

وهنا يلاحظ تركيز الشيرازي المعاصر للقاضي الخرزي على كلمة يناظر هو وابنه، وهذا إن دل على شيء فيدل على فكر القاضي الدفاعي عن مذهب داود الظاهري ؛ لأن المذهب الظاهري ببغداد قد لاقى معارضة

---

(1) ابن كثير الدمشقي، طبقات الفقهاء الشافعيين، ج 1، ص 418؛ السبكي، طبقات الشافعية الكبرى ،ج 5، ص 270 ـ 271؛ الإسنوي، طبقات الشافعية، ج 1، ص 206.

(2) الفهرست، ص، 307.

(3) مسكويه، تجارب الأمم، ج 2،هامش رقم1 ص 399.

(4) طبقات الفقهاء، ص 178.

قوية من بعض الفقهاء طوال الفترة البويهية بسبب رفضه للقياس واعتماده على ظاهر النصوص، وكانت شيوخ هذا المذهب ببغداد – على الرغم من قلتهم – إلا أنهم كانوا من العلماء الأفذاذ الذين أمدوا الفكر الفقهي الإسلامي بآراء ثرية، ربما لا توجد في المذاهب الفقهية الأخرى [1]، وقد اصطدم القاضي الخرزي بواقع فكري ساخط على المذهب الظاهري لاعتماده على ظاهر النصوص، ورافض للقياس الذي هو أساس المذاهب الأخرى ببغداد.

فكان لابد أن يتسلح بفكر دفاعي عن المذهب الظاهري من أجل البقاء وسط تلك المذاهب، فبرع القاضي هو وابنه في المناظرة لإثبات ذاتهما، ونصرة مذهبهما، ونشره ببغداد في العصر البويهي، ولهذا نطلق على فكر القاضي الخرزي أنه "فكر مذهبي دفاعي" والدليل ما جاء في كتاب مسائل الخلاف [2]، وهو محاولة منه للجدل والمناظرة لإثبات قوة مذهبه في تلك المسائل الفقهية المختلف فيها بين المذاهب الأخرى، ومذهب داود الظاهري.

وتوفي القاضي أبو الحسن الخرزي يوم الاثنين لليلة بقيت من جمادى الأخرى سنة(391هـ/1000م) ثم ولي ولده القضاء ببغداد عقب موت والده، وبقى مدة قليلة ثم عزل وولي النظر في البيمارستان العضدي [3]، وبموت القاضي الخرزي أكبر المدافعين والمناظرين ببغداد انحلت حلقات

---

(1) طه عبد المقصود، الجوانب الحضارية في بغداد وقرطبة في القرنين الثالث والرابع الهجريين، ص 147.

(2) ابن النديم، الفهرست، ص، 307.

(3) الصفدي، الوافي بالوفيات، ج 6، ص 238؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ج 11، ص 282؛ العماد الحنبلي، شذرات،3، ص 137.

المذهب الظاهري، ليعلن عدم المقاومة والرحيل من بغداد عقب انهيار الدولة البويهية المناصرة للمذهب، وخاصة على يد عضد الدولة البويهي الذي نصب القاضي أبا الحسن الخرزي أعلى المناصب القضائية ببغداد.

وهنا يمكن أن نطرح سؤالاً: ما سبب العلاقة بين كل من البويهيين والمذهب الظاهري؟ نرجح أن السبب وراء ذلك يرجع إلى إضعاف المذاهب السنية الأخرى الرافضة للاعتماد على الظاهر؛ حتى يهيئوا للفكر الشيعي ببغداد للتفوق والظهور فيكون التنافس بين الفكر السني وبين الظاهرية، وباقي المذاهب.

الأمر الثاني: أن أغلبية القضاة ببغداد الذين تولوا منصب القضاء على المذهب الظاهري كانوا على مذهب المعتزلة، وهذا المذهب أقرب ما يكون إلى الزيدية [1]، وهناك اتفاق بين الشيعة والظاهرية في رفض القياس، الأمر الذي أدى إلى خروج المذهب الظاهري من بغداد بخروج البويهيين، وهذا يؤكده الشيرازي [2] المعاصر لحقبة الدراسة بقوله :"وانقرض هذا المذهب (الظاهري) ببغداد وبقي بشيراز"، فكانت شيراز عاصمة الأمراء البويهيين آنذاك، أي أنهم تمسكوا بنصرة المذهب الظاهري حتى في خارج بغداد.

وخلاصة القول: أن كل قاضٍ تولى منصب القضاء في العصر البويهي ببغداد، كان له فكر يعبر به عن الواقع المحسوس، ويكون ذلك

(1) انظر الفصل الثالث.

(2) طبقات الفقهاء، ص، 179.

الفكر إما من واقع القوة والغلبة. وإما من واقع الدفاع من أجل البقاء، وعدم الانقراض، ومثل ذلك بوضوح القاضي المعافي بن ذكريا الجريري[1]، فكان فكره يعتمد على الدفاع من أجل البقاء وسط تيارات الفكر المعادي له من الشيعة والحنابلة، ومن الأمور التي تحسب للبويهيين ببغداد حرية الفكر، فلم يقيدوا أحداً بفكر معين على الرغم أنهم كانوا يميلون إلى بعض الأفكار التي تخدم مصالحهم السياسية.

(1) انظر الفصل الثالث.

obeikandl.com

الخاتمة

صفوة القول فقد تمخضت الدراسة عن عدة نتائج مهمة منها:

أولاً: أكدت الدراسة مشاركة الأمير البويهي للخليفة العباسي في إصدار عهود التولية للقضاة، كما شاركت (شيراز) عاصمة الأمراء البويهيين ببغداد في إصدار عهود التولية لقضاء بغداد لأول مرة منذ تأسيس بغداد، فكانت كل العهود تخرج من بغداد إلى جميع أنحاء أقاليم الخلافة العباسية.

ثانياً: أثبتت الدارسة ظاهرة التزام المناصب القضائية ببغداد في العصر البويهي لأول مرة تحدث في التاريخ الإسلامي ؛ حيث التزم القضاة بدفع مبلغ معين للأمير البويهي، وخاصة في عهد معز الدولة البويهي.

ثالثاً: أبرزت الدراسة تدخل الأمراء البويهيين في بعض القضايا داخل مجلس القضاء في الفترة الأولى من الحكم البويهي لبغداد.

رابعاً: كشفت الدراسة عن أن القضاء ببغداد في العصر البويهي قد مر بمرحلتين: أولها من بداية العصر البويهي حتى سنة (352هـ / 963م)،وسادت تلك المرحلة نوعاً من الفساد والرشوة، والتزام القضاء. أما المرحلة الثانية فكانت مرحلة النزاهة القضائية ببغداد والعدل حتى نهاية

العصر البويهي، فـرفض القـضاة أي تـدخل سـواء مـن الخليفـة العباسـي أو الأمير البويهي.

خامساً: أكدت الدراسـة – بمـا لا يـدع مجـالاً للـشك – علـى حريـة المذاهب الفقهية ببغداد لتولي منصب القضاء، فيعـد العـصر البـويهي العـصر الذهبي لتولي القضاء على جميع المذاهب الفقهية.

سادساً: حسمت الدراسة تولي منـصب قاضـي القـضاة لأول مـرة منـذ نشأة المذاهب الفقهية قاضٍ شافعي، هو أبـو الـسائب عتبـة الهمـذاني (334ـــ 335هـ/944 ـ 945م) ولأول مـرة ببغـداد يتغلـب المـذهب الـشافعي علـى الحنفي، ويكون له قدم السبق علـى جميـع مـذاهب أهـل الـسنة فـي تـولي المناصب القضائية.

سابعاً: أماطت الدراسة اللثام عن تـولي المناصـب القـضائية ببغـداد فـي العصر البويهي على المذهب الظاهري، ومـذهب جريـر الطبـري ؛ حيـث لـم يسبق لأحد ممن تطرق للبحث عن القضاء في بغـداد فـي الخلافـة العباسـية أن يشير إليهما سوى ذكر أسماء القضاة فقط.

ثامناً: أكدت الدراسـة انقـراض المـذهب الظـاهري ببغـداد بعـد مـوت القاضي الخرزي الظاهري،الذي كـان مـن أكبـر المـدافعين والمنـاظرين فـي المذهب في نهاية العصر البويهي، ومن جهـة أخـرى خـروج البـويهيين مـن بغداد، وهم أكبـر المـساندين للظاهريـة فـي تلـك الفتـرة، وبقـي المـذهب

الظاهري بشيراز بسبب تلك الرعاية المستمرة للبويهيين حتى بعد خروجهم من بغداد.

تاسعاً: أكدت الدراسة انقراض مذهب جرير الطبري في الربع الأخير من العصر البويهي، ويرجع ذلك إلى ثلاثة عوامل: أولاً وفاة القاضي أبي الفرج المعافي بن زكريا الجريري سنة (390هـ/999م) وهو أكبر المدافعين والمناظرين للمذهب الجريري ببغداد، ثانياً: العداء بين الشيعة سواء: الإمامية أو الزيدية ببغداد لمذهب جرير الطبري بسبب قوله: "من قال بأن أبا بكر وعمر ليس بإمامي هدي يقتل"، فجاء نهاية ذلك المذهب على يد البويهيين الشيعة الزيدية، ثالثاً: العداء بين الحنابلة وجرير الطبري بسبب قوله: "أحمد بن حنبل محدث وليس فقيهاً"، فكان العصر البويهي فرصة للتخلص من ذلك المذهب المعادي لهم طوال تلك الفترات السابقة، فتجمعت تلك العوامل لتنهي المذهب من بين المذاهب الفقهية ببغداد.

عاشراً: أكدت الدراسة انفصال بين النقابة لبني هاشم من العباسيين والطالبيين ؛ حيث إنهم كانوا تحت نقيب واحد حتى القرن (الرابع الهجري / العاشر الميلادي)، ثم صار لكل منهم نقيباً بسبب تزايد نفوذ العلويين بمساعدة البويهيين، وضعف في المقابل الهاشميين من بني العباس، الأمر الذي أدى إلى الانقسام بين النقابتين، فأصبح ببغداد نقابة للطالبيين، ونقابة للعباسيين ظاهرة بوضوح في عصر بني بويه، وانفرد نقيب الطالبيين

بالقضاء داخل النقابة، وكذلك نقيب العباسيين، وبذلك يستقل القضاء داخل النقابات عن القضاء العام ببغداد.

الحادي عشر: أبرزت الدراسة مشاركة القضاة لكل من الخليفة العباسي والأمير البويهي في وضع أول حرف من أسمائهم على العملة باعتبارهم المشرفين على دار ضرب العملة ببغداد في العصر البويهي.

الثاني عشر: أثبتت الدراسة انفراد كل دائرة قضائية ببغداد بشهود ثابتين، أي أصبحوا من الموظفين التابعين للدائرة القضائية.

الثالث عشر: كشفت الدراسة عن تنازل الأمراء البويهيين عن المواريث الحشرية (أي الذي يتوفى ولم يترك وريثاً له) ففي نهاية حكم الأمير معز الدولة البويهي ترك ذلك إلى قضاة بغداد، وكانت قبل ذلك ترد إلى خزانة الأمير معز الدولة البويهي حتى قبل موته بقليل.

الرابع عشر: حسمت الدراسة انفصال مجلس قضاء المواريث ببغداد عن مجلس القضاء العام، وكان يقول ذلك أعلم الناس ببغداد بالفرائض وقسمة المواريث.

الخامس عشر: رسمت الدراسة صورة واضحة عن الدوائر القضائية ببغداد، شملت الدوائر الرئيسة والدوائر الفرعية والإشراف العام على تلك

الدوائر من قبل قاضي القضاة الذي كان ينوب عنه قاضٍ لكل دائرة قضائية.

السادس عشر: أكدت الدراسة رجوع أهل الذمة في قضائهم إلى القضاة المسلمين، وخاصة اليهود بسبب انقراض مدارسهم القانونية ببغداد في العصر البويهي.

السابع عشر: أكدت الدارسة أهمية الألوان بالنسبة لملابس القضاة ببغداد في العصر البويهي، فكان لكل لون دلالة ومعنى، ومغزى، وكانت الألوان الأثيرة لدى نفوس القضاة ببغداد والخلفاء الألوان " الحمراء، والسوداء، والبيضاء"، فلكل طبقة لون خاص بها لا يستطيع أحد التعدي على الألوان الخاصة بالقضاة أو الخليفة العباسي أو الأمير البويهي، والذي يفعل ذلك يعاقب.

الثامن عشر: أظهرت الدراسة وجود المكتبات الخاصة والعامة المرتبطة بالقضاة ببغداد في العصر البويهي بصورة واضحة؛ حيث تفرد القضاة بالمكتبات الخاصة التي شملت كتب الفقه، والتاريخ والشعر وغير ذلك من المؤلفات، والإشراف على إدارة المكتبات العامة ووضع فهارسها وتنظيم المؤلفات داخلها.